جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

كتاب المباحثُ العرينيّة في شرحِ الكافيةِ الحاجيّة للشيخ العلامة مُحمّد بن عليّ الجُرجاني (كان حيا سنة ٧٣٠هـ) دراسة تحليلية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص/ اللغة

من الطالبة

إسراء حازم محمد حسين

بإشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم رحمن حميد الأَركي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾

صدق الله العظيم

[ص الآية: ٢٩]

الفصل الأول

منهج الجرجاني في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية.

توطئة:

إنَّ المتتبع لكتب اللغة والنحو يجد مؤلفيها قد وضعوا خططهم بتفصيلاتها قبل الكتابة، فالدراسات الحديثة اثبتت أنَّ الأوائل قد استوعبوا مناهج التأليف وقواعدها، واستقرت عندهم في القرن الرابع الهجري الذي يمكن عدَّه عصر المناهج الدقيقة، والقمة في التأليف[١]، لذلك سارت القرون بعده في التأليف على مناهج القرن الرابع الهجري[٢]، فلابد لكل شخص أن يسير على منهج أو خطة يضعها لنفسه ليوفر له الجهد والعناء، ويسهل مهمته سواء في الكتابة أو أي أمر آخر.

إنَّ القارئ لكتاب (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) يجد أنَّ قبالة مادة نحوية، وقد شرح فيه مؤلفه الجرجاني كافية ابن الحاجب شرحا قيمًا وافيًا، بدأ كتابه بمقدمة شأنه شأن من ألَّف في هذه الحقبة، وقد بدأها بـ(رب يسر وأعن)، ثم حمد الله وصلى على نبيه (ﷺ)، وبعدها ذكر أنَّ كمال الإنسان لا يتم إلا بمنطق اليقين ومنطق اللسان، وقد ذكر أنَّه لا سبيل إلى ذلك الكمال بدون آلتين، وهما ((آلة النحو وآلة اللسان))[٣].

وقد ذكر أنَّ من هذه الكتب التي تقوِّم اللسان هو كتاب (المقدمة الكافية) للإمام أبي بكر عمر بن عثمان المعروف بابن الحاجب، التي وصفها أنَّها كاسمها في هذا الشأن، وقد ذكر أنَّه قرأها على فضلاء العجم، فقال: ((وقد قرأتها على فضلاء العجم الذين في ميدان مباحثها هم من الفرسان، وسيرت فكري في سهولها وحزونها بتوفيق الرحمن، وغصت في بحار معانيها ونلت ما فيها من اللآلئ والجمان، وعلوت على مصاعدها حتى تميز لي هجينها من الهجان))[٤].

---

[١] ينظر: المنهاج في تأليف البحوث: ١٩.

[٢] ينظر: منهج البحث الأدبي عند العرب: ٢٥.

[٣] المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٤/١.

[٤] المصدر نفسه: ٤/١.

ثم ذكر أنَّه لم يجد معوقات في شرحه للكافية، فقد قال: ((ولم يُعقني عن شرحها سوى علمي بأنَّه مؤونة بقيت لجماعة من الأعيان، حتى سألني من استحق إجابة سؤاله، لكثرة حقوقه عليَّ، وجد اشتغاله أن أشرحها شرحًا متوسطًا بين تطويل ممل واختصار مخل، فبادرت إلى مقتضى مسألته من ثبت المسؤول وكتابته، وشرحتها شرحًا كافلًا لحل ألفاظها وألغازها، ضامنًا بإخراج دررها وإبرازها، كاشفًا الأغطية عن وجوه مخدراتها، مذللًا بتوفيق الله صعاب معضلاتها، مخلصًا لَجينها عن لُجينها، وغثّها عن سمينها، وضعيفها عن متينها، ومنسيها عن نتائج فكري بوجهها أو عينها، مع قلة الأمور المساعدة للصناعة، وكثرة الشواغل المنافية للاستطاعة، املاءً غير مستعين فيه إلا نادرًا بكتب غيري، بل مستعينًا بالله في إيراد ما في حفظي وإعمال فكري))[١].

ثم ذكر سبب تسميته للكتاب بـ(المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) أي أنَّه غاص وبحث في الكافية الحاجبية[٢]، ولمَّا كان كتابه على شرح الكافية الحاجبية فقد جاء ترتيب كتابه كما هو ترتيب الكافية، ولا يعد هذا مأخذًا على الجرجاني في ترتيبه وترتيب صاحب الكافية؛ لأنَّه شرح الكافية، وشأن الشارح أن يلتزم بمنهج المؤلف في الترتيب، ثم ختم مقدمته بأنَّه نسب الفضل لله وحده، والضلال للشيطان، وقد طلب من العلماء أن يصلحوا السهو والنسيان الذي وقع فيه، أو يستروه بذيل العفو والغفران[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١/٤-٥.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المبحث الأول

منهجه في المقدمات النحوية

أولًا: الكلمة وأقسامها.

من مقدمات النحو الرئيسة الكلمة وأقسامها، وقد فصَّل الجرجاني القول في تعريف الكلمة الذي ذكره ابن الحاجب في كافيته، والذي جاء فيه ((الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد))[١]، فالجرجاني في شرحه لكافيته شرح هذا التعريف شرحًا وافيًا، وجعل لكل لفظ فيه معنى لغوي واصطلاحي.

فقد عرَّف الكلم لغةً بأنَّها: ((جنس يصدق على القليل والكثير، كتمرة وتمر))[٢].

أما اصطلاحًا فقد عرَّفه بقوله: ((يطلق على الجمع فيوصف العدد أو الجمع، يقال الكلم الثلاث الفصيح))[٣]، وعرَّف اللفظ ((وهو مصدر سمي به الملفوظ به، ومعناه الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق، ولفظ فلان النوى))[٤]، وهو ((جنس يشمل الكلمة والكلام والمهمل والمستعمل))[٥].

وعرَّف الوضع لغةً: ((تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق الشيء الأول أو أحس به فهم الشيء الثاني))[٦].

أما اصطلاحًا فقد عرَّفه بأنَّه: ((لا يطلق إلا على اللفظ الذي شأنه ذلك))[٧]، وقول الجرجاني في المعنى: (((مَفْعَل) من العناية؛ يسمى مصدرًا بالميم، وهو بمعنى المفعول؛ أيّ

---

[١] الكافية في علم النحو والشافية في علم التصريف والخط: ١١.

[٢] المباحث العربية: ١/٧.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] المصدر نفسه: ١/٩.

[٦] المصدر نفسه: ١/٨.

[٧] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المعنيّ بتشديد الياء، ويجوز أن يكون معقولًا كالمصادر ومحسوسًا كالأجسام، وملفوظًا لمعنى الاسم والفعل والحرف والخبر والمفرد والمركب))[١].

ثم قال الجرجاني إنَّ قوله: ((لمعنى مفرد خرج الكلام والكلم))[٢]، وهذه الكلمة لها ثلاثة أقسام:

١. اسم نحو: رجلٌ، وفرسٌ.
٢. وفعل، ويكون على ثلاث أقسام:
   أ. الماضي ويكون مبنيًا لما مضى من الأحداث، نحو: ذهب وسمع.
   ب. والفعل المضارع ويكون للإخبار، نحو: يذهب ويضرب.
   ت. وفعل الأمر وهو المبني الذي لم يقع، نحو اذهبْ واضربْ.
٣. والحرف يكون لمعنى ولكنَّه ليس باسم ولا فعل، نحو: سوف وثم وواو القسم[٣].

ثم بين أنَّ الكلام يتكون من كلمتين هما ((المسند والمسند إليه))[٤]، وقد عرَّف سيبويه المسند والمسند إليه ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا))[٥].

والمسند والمسند إليه أي المبتدأ والخبر، نحو: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، وإن زادت هذه الكلمتان لا تعد من حقيقة الكلام، فالاسم يأتي منه مسند ومسند إليه، والفعل يأتي منه مسند لكنَّه لا يسند إليه، نحو: يذهبُ عبد الله، وأما الحرف فلا يسند ولا يسند إليه، والاسم يكون غير مقترن بزمن معين، أما الفعل فيكون مقترنًا بأحد الأزمنة[٦].

---

[١] المباحث العربية: ١/٨.
[٢] المصدر نفسه: ١/٩.
[٣] ينظر: الكتاب: ١/١٢، والمباحث العربية: ١/١٠.
[٤] المباحث العربية: ١/١٢.
[٥] الكتاب: ١/٢٣.
[٦] ينظر: الكتاب: ١/٢٣، والمباحث العربية: ١/١٥-١٦.

وتكون للاسم خواص وهي لفظية ومعنوية، فاللفظية تكون في أوله كـ(لام التعريف، وحرف الجر، وحرف النداء)، أو في وسطه كـ(ياء التصغير، وألف التكسير)، أو في آخره كـ(الجر، والتنوين وياء النسب وألف التثنية ونونها، وواو الجمع ونونه)، والمعنوية وهي الإسناد إليه والإضافة أي مضافًا وليس مضافًا إليه[١].

ثانياً: المعرب من الأسماء.

تقسم الأسماء على قسمين: معربة ومبنية، فالاسم المعرب كما حدَّه الجرجاني بقوله: ((المعرب كلمه ذات معنى يقتضيه العامل، ولم يناسب مبني الأصل))[٢]، ولكن ما المقصود بالإعراب؟

الجواب نجده عند الجرجاني حينما عرَّفه بأنَّه ((ما دل على معنى أحدثه العامل))[٣].

وعرَّفه أبو علي الفارسي ((أن تختلف أواخر الكلمة لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيتُ رجلًا، ومررتُ برجلٍ))[٤]، فكلمة (رجل) تغيرت آخرها في حالة الرفع والنصب والجر وذلك باختلاف العوامل الداخلة عليها، وعرَّفه الزمخشري بأنَّه ((ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا بحركة أو بحرف أو محلًا))[٥].

فالنحاة بتعريفاتهم هذه أجمعوا على أنَّ الإعراب هو تغير في آخر الكلمة بحسب العوامل التي تدخل عليها، وعلامات إعراب الاسم هي الرفع والنصب والجر[٦].

قسم الجرجاني الأسماء المعربة على قسمين:

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٨-١٩.

[٢] المصدر نفسه: ١/٢٢.

[٣] المصدر نفسه: ١/٢٥.

[٤] الإيضاح العضدي: ١١.

[٥] المفصل: ٣٣.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ١/٢٥.

القسم الأول: المعرب بالحركات: ويكون إما على القياس، كالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف، وإعرابه يكون بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًا، أو لم يجر على القياس وهو جمع المؤنث، ويكون بالضمة رفعًا، والكسر نصبًا وجرًّا، وغير المنصرف ويكون إعرابه بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًا.

القسم الثاني: المعرب بالحروف: ويكون إما على القياس كالأسماء الستة، أو لم يجرِ على القياس كالمثنى، وجمع المذكر[١]، ويكون إعراب الأسماء الستة على القياس وفي أحوال ثلاثة:

١. تعرب بالحركات إذا كانت مفردة نحو: هذا أبٌ، ورأيتُ أبًا، ومررتُ بأبٍ.
٢. تعرب بالحركات المقدرة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو: هذا أبي، ورأيتُ أبي، وسلمتُ على أبي.
٣. تعرب بالحروف وهي اللغة الفصحى في الأسماء الستة نحو: هذا أبوك، ورأيتُ أباك، وسلمتُ على أبيك، فالواو للرفع والألف للنصب والياء للجر[٢].

وأضاف الجرجاني إعرابًا رابعًا وهو إذا كانت مصغرة فتعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أُبيك، ورأيتُ أُبيك، وسلمتُ على أُبيك[٣]، ولم يذكر الجرجاني لفظ بعض العرب أنَّها تكون عندهم بلفظ واحد نحو: هذا أباك، ورأيتُ أباك، وسلمتُ على أباك، في الرفع والنصب والجر ويسمونها بلغة القصر، وهي الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومنه قول الشاعر[٤]:

إِنَّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أَبَاهـــــا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَـــــجْدِ غَايَتَاهَـــا

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٢٩-٣٢.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٣، والمرتجل: ٥٤-٥٧، والمباحث العربية: ١/٣١-٣٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/٣٢.

[٤] البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه: ١٦٨.

الشاهد فيه: جاءت لفظة (أباها) وهي من الأسماء الخمسة بلفظة واحدة على لغة القصر لبعض العرب[١].

أما ما أُعرب بالحروف ولم يجرِ على القياس وهو المثنى، وجمع المذكر السالم يقول الجرجاني: ((وجه إعرابه بالحروف تعذر إعرابه بالحركات وذلك أنَّ علامة التثنية سابقة على علامة الإعراب في الرتبة؛ لأنَّها ثابتة حالة الإفراد دون الإعراب، فإذا استحق الإعراب بعد التركيب لم يكن اجراء الحركات على علامة التثنية؛ لأنَّها حرف علة لا تحتملها جميعًا، ولا على ما قبلها لأنَّه وإن كان حرفًا صحيحًا محتملًا للحركات الثلاث من حيث ذاته لكن باعتبار مجاورته حرف العلة لا يحتملها جميعا))[٢].

فهذا للمثنى وكذا للمذكر السالم فإنَّه جعلوا إعرابها بالحروف دون الحركات، لكن الفرق بينهم أنَّهم جعلوا الألف للمثنى لخفته في رفع المثنى، وخُصَّ الواو لرفع الجمع لقوته، أما الياء فاختصت بجرهما، والفرق بينهما بفتح ما قبل الياء في المثنى لخفته أيضًا، ويكسر في الجمع لمناسبة الكسرة مع الياء[٣].

واختلف البصريون والكوفيون في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، فذهب البصريون إلى أنَّ حروف إعراب المثنى وجمع المذكر حروف إعراب لكنَّها ليست إعراب؛ لأنَّها زيدت للدلالة على التثنية والجمع؛ لأنَّ هذه الحروف زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على مفرد وإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فلمَّا زيدت صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فهي بمنزلة التاء في (قائمة) التي هي حرف إعراب، فكذلك هذه الحروف[٤].

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥١-٥٢.

[٢] المباحث العربية: ١/٣٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٢-٣٣.

[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣): ١/٢٥-٢٨.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو والياء في المثنى والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها إعراب؛ لأنَّها تتغير كتغير الحركات، ففي قولك: قام الزيدانِ، ورأيتُ الزيدينِ، وسلمتُ على الزيدينِ، وقام الزيدونَ، ورأيتُ الزيدينَ، وسلمتُ على الزيدينَ، فهي نظير قولك: قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، وسلمتُ على زيدٍ، فدلت على أنَّها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن يتغير ذواتها عن أحوالها، فلمَّا تغيرت كتغير الحركات دلت على أنَّها بمنزلتها[١].

وهنالك ألفاظ ألحقت بالمثنى وهي (كلا كلتا)، و(اثنان واثنتان)، فأما (كلا) فذهب الكوفيون إلى أنَّه مثنى لفظًا ومعنًى، فهي عندهم مثنى حقيقة، فأصل (كلا) عندهم (كلّ) وخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، وذهب البصريون إلى أنَّه مفرد اللفظ مثناة المعنى، أي فهما إفرادًا لفظيًا وتثنيةً معنوية لقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴿٣٣﴾﴾[الكهف:٣٣]، فلو كان مثنى اللفظ لقال سبحانه: آتتا[٢].

وقد وافق الجرجاني البصريين بقوله: ((وهذا هو الصحيح ولذلك أعطوه حكم اللفظ، فقدر فيه الإعراب كأخواته من الأسماء المقصورة إذا أضيفت إلى المُظهر، فقالوا: جاءني كلا الرجلينِ، ورأيتُ كلا الرجلينِ، وسلمتُ على كلا الرجلينِ، وأعطوه حكم المعنى فأُعرب كالمثنى أُضيف إلى المضمر فقالوا: جاءني الرجلانِ كلاهما، ورأيتُ الرجلينِ كليهما، ومررتُ بالرجلينِ كيلهما ثم قال: وكذا البحث في "كلتا"))[٣].

وقد حكى الفراء[٤] أنَّ بعض العرب يجروها مع المُظهر مجراها مع المضمر فيقولوا: (رأيت كلي أخويك)، وكنانة تجعلها بالألف في كل حال، وإن أُضيفت إلى مضمر[٥].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣): ١/٢٥-٢٨.

[٢] ينظر: الإنصاف مسألة (٣): ١/٢٥-٢٨، والمباحث العربية: ١/٣٣-٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/٥٥٨.

[٣] المباحث العربية: ١/٣٤.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢/١٨٤.

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٥٥٨.

وأما (اثنان) فيقول الجرجاني: ((فقد أهمله النحويون إما لغفولهم عنه، أو لظنهم دخوله في المثنى، وظنَّهم فاسد؛ لعدم ثبوت مفرده بل وضعه وضع المفردات، وإنما أعرب كالمثنى لقوة شبهه به لفظًا ومعنى))[١].

وذكر أنَّهم أهملوا ذكر (أُولو، وعشرون) وأخواتها فقال: ((فإن كان كذلك ظنهم دخولها في الجمع ففاسد؛ لأنَّ (أُولو) ليس له مفرد على ما قال، ويمكن أن يقال ليس استعمال المفرد شرطًا في الجمع بل وضعه، ويجوز أن يكون موضوعًا واستغني عن استعماله بـ(ذو) وكذلك (عشرون وأخواتها)، فهي ليست بمجموع... وإنَّما هي أسماء موضوعة لمعان مفردة وهي خصوصيات الأعداد، وإنما أعربت بالحروف لمشابهتها الجمع السالم))[٢].

ثالثًا: المعرب تقديراً.

بعد ذكره للمعرب بالحركات والمعرب بالحروف شرع بذكر المعرب تقديرًا، ويقصد بالمعرب تقديرًا أنَّ الاسم مستحق للإعراب لكن حرف الإعراب لا يحتمله، ويكون في الاسم المقصور نحو: (عصى، ورحى)، أو في المنقوص أو في المضاف إلى ياء المتكلم، ويكون إما سببه التعذر وذلك في باب المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، أو يكون سببه الثقل وذلك إذا كان الاسم منقوصًا ويقدّر الإعراب عليه في الرفع والجر للثقل وتظهر الفتحة في النصب لخفتها نحو: رأيتُ القاضيَ، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ٣١﴾ [الأحقاف:٣١]، أما الضمة والكسرة فتقدر عليه تقول: جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١/٣٤.

[٢] المصدر نفسه: ١/٣٤-٣٥.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/٣٧-٣٩، والتذييل والتكميل: ١/٢٠٠.

رابعاً: الممنوع من الصرف.

من مقدمات النحو التي شرحها الجرجاني الممنوع من الصرف، وهو الاسم الذي لا يدخله جر ولا تنوين فهو في موضع الجر مفتوحًا، وهنالك عدة أسباب تجعل الاسم لا ينصرف، فمتى اجتمعت اثنتان أو واحدة من هذه الأسباب فيمنع الاسم من الصرف؛ لأنَّ السبب الواحد يقوم مقام الاثنين وذلك نحو قولك: سلمتُ على إبراهيمَ، وهذه الأسباب هي:

١. **العدل**، والمقصود بالعدل: أنَّ الاسم شائع فيشتق منه اسم فيتغير بناؤه، ويكون إما معدولا عن النكرة نحو: (مثنى، وثلاث، ورباع)، فهو معدول عن (اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة)، ونحو قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ ١﴾[فاطر:١]، أي أُولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ويكون موضعها الخفض للأجنحة[١].

٢. **الوصف ووزن الفعل**: نحو: (أحمر) فإذا سميت رجلًا بـ(أحمر، وأسود)، فمذهب سيبويه[٢]، أنَّ هذه الصفة لم تنصرف في معرفة ولا نكرة، وزعم الأخفش وغيره أنَّ الصفة إذا سميت بها رجلًا لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة[٣]، وهذا رأي المبرد، إذ قال: ((ولا أراه يجوز في القياس غيره))[٤].

٣. **التأنيث**: نحو: (طلحة) اسم رجل فلا ينصرف؛ لأنَّه معرفه فإذا نُكِّر صُرف، وكذلك كل مؤنث ختم بألف التأنيث نحو: (بشرى، وسكرى، وحبلى) وكذلك كل اسم مختوم بهمزة

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٨٨/٢، وشرح المفصل: ٥٩/١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤، والمباحث العربية: ٤٧/١-٤٨.

[٢] ينظر: الكتاب: ٢٠٣/٣، والمباحث العربية: ٧٩/١.

[٣] ينظر: المقتضب: ٣١٢/٣، والمباحث العربية: ٧٩/١.

[٤] المقتضب: ٣١٢/٣.

قبله ألف زائدة نحو: (صحراء، وبيداء)[١].

٤. **الصفة التي تتصرف:** نحو: (أفعل فعلاء)، كـ(أحمر حمراء)، فـ(أحمر) لا ينصرف لأنَّ فيه صفة، وحمراء لا تنصرف لأنَّها صفة وفيها ألف التأنيث فمنعه من الصرف[٢].

٥. **الألف والنون** اللتان يضارعان ألفي التأنيث، ولا يضارعان ألف التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين، نحو: (غضبان، وعمران)، فلا يدخل عليهما تأنيث فلا تقول: (غضبانة)، وإنَّما (غضبى)، وأيضا كل اسم آخره ألف ونون زائدتان فهو في موضع لا يدخله التأنيث فهو ممنوع من الصرف نحو: (عثمان)[٣].

٦. **العجمة:** هي سبب يمنع من الصرف؛ لأنَّها تكون دخيلة في كلام العرب، فهي فرع له نحو: (إبراهيم، واسحاق)، فالعرب لم تنطق بها إلا معارف، ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف، فالعرب أعربتها في حال تعريفها[٤].

٧. **التركيب:** الذي يكون اسمًا واحدًا، وفيه لغتان إما يبنى الجزء الأول على الفتح والجزء الثاني يعرب إعراب ما لا ينصرف، أو يبنى الجزآن على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ)[٥].

٨. **صيغة منتهى الجموع:** وهو جمع الجمع فلا يجوز أن يصرف؛ لأنَّه لا جمع بعده، نحو: (أناعيم) جمع (أنعام)، (وأنعام) جمع (نَعْمَ)، وكذلك (مساجد، ودواب، ومصابيح)، فصيغة منتهى الجموع صيغة في وسطها ألف وقبلها حرفان أولهما مفتوح وبعدها حرفان أو حرف مشدد أو ثلاثة أوسطها ساكن[٦].

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٢/٨٣-٨٤، والمباحث العربية: ١/٦١.

[٢] ينظر: المقتضب: ٣/٣١٩، والأصول في النحو: ١/٨٢.

[٣] ينظر: الأصول في النحو: ٢/٨٥-٨٦، وشرح المفصل: ١/٦٦، والمباحث العربية: ١/٧٣.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ١/٩٢، وشرح المفصل: ١/٦٦، والمباحث العربية: ١/٦٥.

[٥] ينظر: شرح المفصل: ١/٦٦، والمباحث العربية: ١/٧٢.

[٦] ينظر: الأصول في النحو: ١/٩٠-٩١، والمباحث العربية: ١/٦٦.

٩. **المعرفة:** إذا اجتمع مع المعرفة التأنيث نحو: (طلحة، وزينب)، فهي مؤنث ومعرفة، أو اجتمع وزن الفعل مع المعرفة نحو: (أحمد)، أو العدل والمعرفة نحو: (عمر)، أو العجمة مع المعرفة نحو: (إبراهيم)، أو الألف والنون والمعرفة نحو: (عثمان) فجميعها لا تنصرف لاجتماع العلتين[١].

وقد يجوز صرف ما لا ينصرف وذلك إما في ضرورة النظم وذلك بردِّه إلى أصله لأنَّ صرف الاسم هو الأصل ويجوز ردّ الشيء إلى أصله عند الضرورة، وأكثر ما يرد ذلك في أقصى الجموع[٢]، كقول الشاعر[٣]:

إنَّ الجمـــــــالَ معـــــــادنٌ ومناقـــــبٌ أورثْـــــنَ مجْـــــدا

الشاهد فيه: صرف (معادن، ومناقب) وهي صيغة منتهى الجموع، وهي ممنوعة من الصرف، ولكن للضرورة صرفت.

أو التناسب، وهو صرف اسم ممنوع من الصرف ليتناسب مع ما قبله أو ما بعده كقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان:١٥-١٦]، فمن وقف على (قواريرا) الأول قصد بصرفه مناسبة لأواخر الآي، ومن وقف على (قواريرا) الثانية صرفه ليناسب أواخر الآي، فصرف الأول على تناسب الثاني، ويجوز صرف الثاني على تقدير الوقف على الأول ليتناسبا[٤].

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٨٧/١، والمباحث العربية: ٤٩/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٤٩/١.

[٣] البيت لعمرو بن معدي كرب، ينظر: في الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٣٤٣، والتمثيل والمحاضرة: ٦٥.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٥٠/١-٥١.

المبحث الثاني

منهجه في الاسماء

أولًا: **المرفوعات**.

١. الفاعل:

قدم ابنُ الحاجب في كافيته الفاعل على باقي المرفوعات[١]، وقد ذكر الجرجاني أنَّ سبب تقديمه إياه أنَّ الفاعل أصلٌ في الرفع؛ لأنَّه يكوّن مع الفعل جملة تامة يحسن السكوت عليها[٢]، فهو مع فعله بمنزلة المبتدأ والخبر، أي مسند ومسند إليه، فإذا قلت: قام زيدٌ، هو بمنزلة: القائم زيدٌ، ولا يجوز أن يتقدم على فعلهن فمرتبته أنَّه يلي الفعل، ولا يفصل بينهما فاصل؛ لأنَّ الفعل عامل ورتبة العامل أن يتقدم على معموله، ويأتي بعده المفعول به، وخُصَّ المفعول به للنصب؛ فلِمَ خُصَّ الفاعل الرفع والمفعول به النصب؟ لأنَّ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يتعدى إلى مفعولين أو ثلاث، أو يتعدى إلى خمسة أشياء وهي المصدر، وظرف الزمان وظرف المكان، والمفعول له، والحال، وحكم هذه الأشياء النصب، فالفاعل أقل من المفعول، والرفع أثقل من النصب، فأعطوا الفاعل الرفع وهو الأثقل ليكون موازيًا مع قلته، وأعطوا المفعول الفتح وهو الأخف ليكون موازيًا مع كثرته، أو أنَّهم أعطوا الرفع للفاعل؛ لأنَّه يأتي أولًا والرفع للأول والمفعول آخرًا والنصب للآخر، فأعطوا الأول وهو الفاعل الأول وهو الرفع، وأعطوا الآخر وهو المفعول للآخر وهو النصب[٣].

الأصل في ترتيب الجملة: الفعل، والفاعل، والمفعول به.

وقد ذكر الجرجاني أنَّ هناك عوارض توجب تقدم الفاعل على مفعوله، وعوارض توجب فيها تأخر الفاعل، فالعوارض التي أوجبت تقديم الفاعل ثلاث:

---

[١] ينظر: الكافية في علم النحو: ١٤.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٨٥/١.

[٣] ينظر: أسرار العربية: ٧٨-٧٩، والمباحث العربية: ٨٥/١.

١. ((أن يتبع الإعرابُ الإعرابَ اللفظي عن الفاعل والمفعول معًا، وتنتفي القرينة المميزة نحو: (ضرب موسى عيسى)، وإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية لم يجب تقديمه، واللفظية إما في الفعل نحو: (ضربت موسى ريا)، أو في الفاعل نحو: (أكرم موسى عيسى العالمُ)، أو فيهما وهو ظاهر، والمعنوية نحو: (أكل الكمثرى موسى)، و(كسر العصا الرَّحى).

٢. أن يكون الفاعل مضمرًا متصلًا سواء كان مستكنًا نحو: (زيدٌ ضربَ عمرًا)، أو بارزًا نحو: (ضربتُ زيدًا وضربتُكَ).

٣. أن يقع المفعول بعد (إلا، وإنما) نحو: (ما ضرب عمرٌو إلا زيدًا)، و(إنما ضربَ عمرٌو زيدًا)، وإنَّما يجب تقديم الفاعل هنا؛ لأنَّ المراد انحصار ضرب عمرو في زيد، ولو أخر الفاعل انعكس المعنى، وأفاد الحصر في المفعول))[١].

ويتقدم المفعول وجوبا ويتأخر الفاعل في مواطن منها:

١. أن يكون في الفاعل ضمير لو تقدم للزم عود الضمير إلى غير المذكور – أي المفعول به– لا لفظًا ولا رتبة كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤]، فلو قدم الفاعل للزم عود الضمير إلى المفعول به المتأخر لفظًا ومعنى[٢].

٢. ((أن يكون المفعول به ضميرًا متصلًا، والفاعل ظاهرًا نحو: (ضربني زيدٌ) فيجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول به، بسبب اتصاله بالفعل، أما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا نحو: (ضربتُك، وضربتَني) فلا يتأخر الفاعل بل يمتنع تقديم المفعول؛ لأنَّهما استويا في الاتصال، ويرجح تقديم الفاعل لكونه كالجزء من فعله))[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١/٨٧-٨٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٨٩.

[٣] المصدر نفسه: ١/٩٠-٩١.

ثم ذكر الجرجاني أنَّ الفعل قد يحذف من الكلام، أو يحذف جزأي الكلام وذلك عند وجود قرينة نحو قولك: (نعم) لمن قال: (أقام زيدٌ؟)، أي: نعم قام زيدٌ، فحذف لدلالة كلام المستفهم عليه[١].

٢. **المبتدأ والخبر**:

عرف الجرجاني **المبتدأ** بأنَّه: ((اسم ذو إسناد مستحق للتقدم على صاحبه، لا لعارض مجرد عن عامل مغير للإسناد))[٢]، فهذا تعريف جامع مانع للمبتدأ، فقد خرج منه الخبر والفاعل وجرّده من العوامل الداخلة عليه، وهي (كان وأخواتها)، و(إنَّ وأخواتها)، و(علمت وأخواتها)، نحو: زيدٌ قائمٌ. فهذه العوامل كلها تغير الإسناد عن أصل وضعه وتنافي معنى الابتداء[٣].

الخبر: عرَّفه بأنَّه: هو ((لفظ ذو إسناد مستحق لتأخره عن صاحبه لا لعارض مجرد عن عامل مغير للإسناد))[٤].

فاللفظ هنا يشمل أنواع الخبر، ويتأخر عن المبتدأ، فالمبتدأ أصله التقديم على الخبر، وقد أجازوا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة ساذجة، أي –لا موصوفة ولا مخصصة– لكنَّهم استثنوا من هذا الحكم صورًا مخصوصة جاء فيها المبتدأ نكرة، وهي (ما) التعجبية، في قولك: (ما أحسنَ عبد الله)، فهي نكرة بمعنى شيء عند سيبويه، وهي اسم مرفوع بالابتداء[٥]، والصفة الرافعة للظاهر نحو: (قائمٌ أخواك)، على أن تكون في معنى الفعل، فـ(أخواك) فاعل سدَّ مسد الخبر وهذا على رأي الأخفش[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٩٧-٩٣.

[٢] المصدر نفسه: ١/١١٧.

[٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] المصدر نفسه: ١/١١٩.

[٥] ينظر: الكتاب: ١/٧٢، والمقتضب: ٤/١٧٣، والمباحث العربية: ١/١٢١.

[٦] ينظر: الشرح الكبير لابن عصفور: ١/٣٤١، والمباحث العربية: ١/١٢١.

وقد يتقدم الخبر على المبتدأ نحو: (في الدار زيدٌ)، ويمتنع (صاحبُها في الدار)؛ لأنَّ ضمير (صاحبها) يعود على جزء من الخبر وهو متأخر عنه لفظًا ورتبة، لذلك لا يجوز تقديمها[١].

والخبر يكون مفرد وجملة، فالمفرد نحو: (زيدٌ قائمٌ)، والجملة نحو: (زيدٌ قام أبوه، وزيٌد أبوه قائم)[٢].

٣. خبر (لا) النافية للجنس:

وهو المسند بعد دخول (لا) عليه نحو: (لا رجلَ ظريفٌ)[٣]، ويكثر حذفه إن عُلم، وتميم يحذفونه، وأما الحجاز فيثبتونه، قال الجزولي: ((ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا))[٤].

أما ابن عصفور فقال: ((والخبر لا يخلو أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جازا لك فيه وجهان، إن شئت حذفته، وإن شئت أثبته، وإن كان غير ذلك فبنوا تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والاثبات))[٥].

فقد جعل ابن عصفور الحذف عند بني تميم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، فإذا كان ظرفًا أو مجرورًا فالحذف جائز، أما الجرجاني فقد ذكر أنَّ بني تميم لا يثبتونه في لغتهم وأورد قول الشاعر[٦]:

ورَدَّ جـــازرُهم حَرفـــاً مُصَـــرّمةً ولا كـــريمَ مـــن الوِلـــدان مصـــبوحُ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٢٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٤.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٧.

[٤] المقدمة الجزولية: ٢٢٠-٢٢١.

[٥] شرح الجمل: ٢/٢٧٣.

[٦] البيت لحاتم الطائي، ينظر: ديوانه: ١٦٣، وقد نسب إلى رجل من بني النبت والشاهد فيه أنّه ذكر خبر (لا) النافية وهو (مصبوح)، وتميم لا تذكره إذا علم.

فقد ذكر في تأويله وجهين[١]:

١. يحتمل أن يكون الشاعر قد ترك لغته وأثبت الخبر.

٢. أو يحتمل أن يكون قد حمل الوصف على محل الاسم.

ثانياً: **المنصوبات**.

١. المفعول المطلق:

بدأ ابن الحاجب المنصوبات بالمفعول المطلق[٢]، وذكر الجرجاني أنَّ سبب تقديم ابن الحاجب للمفعول المطلق؛ لأنَّه جزء من الفعل وقربه منه أكثر من غيره، فقد عرَّفه الجرجاني بأنَّه: ((مصدر ركِّب فضلة من حيث حدوثه أو وقع موقعه))[٣]، وإنَّما سمي مفعولًا مطلقًا؛ لأنَّ ((الفعل أطلق عليه من غير تقييد بحرف، لا في اللفظ ولا في المعنى، ولا في اللفظ ظاهر ولا في المعنى مقدر؛ لأنّه لو قيل لك من فعل الضرب؟ لقلت: فعله فلان، بخلاف المفعول به وما عداه من المفعولات، لأنَّه يقال فيما عداه (بمن فعل الضرب؟)، فتأتي بالباء، و (في أي زمانٍ فعل الفعل؟)، فتأتي بـ(في)، و (في أي مكان فعل الفعل؟)، فتأتي بـ(في) و(لأي أمر فعل الفعل، فتأتي باللام، (ومع أي شيء فعل الفعل)، فتأتي بـ(مع)، فتجد هذه المعاني كلها مقيدة بحرف، خلاف المصدر الذي أطلق الفعل عليه بنفسه، فلذلك سمي مفعولًا مطلقًا))[٤].

أي أنَّه لما اطلق عليه مطلق؛ لأنَّه لا يتقيد بحرف، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، التي تتقيد بحرف، وإنَّما أطلق عليه الفعل بنفسه من دون حرف، ويأتي على أنواع:

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٥٠.

[٢] ينظر: الكافية في علم النحو والصرف: ١٨.

[٣] المباحث العربية: ١/١٥٧.

[٤] شرح المقدمة المحسبة: ٣٠١-٣٠٢.

١. أن يأتي لتأكيد الفعل، فهنا لا يزيد مدلوله على مدلول فعله نحو: (قمتُ قيامًا، وجلستُ جلوسًا) فإنَّ دلالة (قيامًا، وجلوسًا) هي ما يدل عليه الفعل، أما الفعل فيزيد عليه بدلالة على الزمان المعين، وقد عدَّه الجرجاني من باب التأكيد اللفظي؛ لأنَّ تأكيد الفعل إما لفظي وهو إعادة اللفظ بعينه، أو معنوي وهو إعادة معناه بألفاظ مخصوصة، وتكون في باب التوكيد، فهنا ليس من هذا التأكيد بشيء، إذ هنا أصله بتكرار الفعل بعينه لذلك عدَّه من باب التأكيد اللفظي[١].

٢. ويأتي بصيغة المصدر التوكيدي بالوصف نحو: (ضربتُ ضربًا شديدًا) ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [الأحزاب:٤٩]، أو بإضافة الصفة المنوعة للمصدر نحو: (ضربتُه أشدَّ الضرب)[٢].

٣. ((أنْ يدل على ما يدل عليه الأول وزيادة في دلالته على عدد نحو: جلستُ جلسةً واحدةً، وضربتُه ضربتين، أو ضربات، وقد يحذف فيجعل العدد مكانه ضربتُه ثلاثًا))[٣].

وقد يأتي من غير لفظ فعله وإنَّما هو بمعناه نحو: (رجعَ القهقري، وقعدتُ جلوسًا)، أو يأتي قريبًا من لفظ الفعل المذكور لكنَّه لم يكن جاريًا عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح:١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ﴿٨﴾﴾ [المزمل:٨]، واختُلف في عامل هذين النوعين، فذهب المبرد[٤]، والسيرافي وأكثر النحاة أنَّه الفعل المذكور نفسه وعدُّوه أنَّ الفعلين في معنى واحد، أو يرجعان إلى معنى واحد، فأنبت نباتًا هو نفس معنى نبت نباتًا[٥]، لكن ما جاء في المقتضب أنَّ المبرد لم يذهب بهذا المذهب، فقد جاء فيه: ((إلا

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٥٧.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٥٩.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٦٠.

[٤] ينظر: المقتضب: ١/٧٤.

[٥] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٥٧، والمباحث العربية: ١/١٥٩.

أن اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة – قول عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾[المزمل:٨]، على: وبتل إليه، ولو كان على تبتل لكان تبتلًا وكذلك: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾[نوح:١٧]، لو كان على أنبت لكان إنباتا ولكن المعنى – والله أعلم –: أنه إذا أنبتكم نبتم نباتًا))[١].

فالمبرد ذكر إنَّه منصوب بفعل مقدر من لفظه لا بمعناه، فهو ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه[٢]، فتقدير، قعدتُ جلوسًا: (قعدتُ فجلستُ جلوسًا) وهذا هو المذهب الثاني وذهب إليه الجرجاني بقوله: ((إنَّه تأكيد لفظي فيجب أن يكون بلفظ الفعل لا بمعناه؛ لأنَّ التأكيد بإعادة المعنى إنما هو بألفاظ مخصوصة... وأضاف وإنَّما لم يقدّر سيبويه الفعل في نحو: (رجع القهقري، واشتمل الصماء) لعدم الفعل))[٣].

٢. المفعول به:

أردف الجرجاني المفعول المطلق بالمفعول به وذلك لشدة تعلقه بالفعل واحتياجه إليه وعرَّفه بقوله: ((وما تعلق به فعل أو عدم فعل بنفسه على جهة وقوعه عليه))[٤]، وقال ابن السراج: ((إنما قيل له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضربَ وقتلَ، قيل له هذا الفعل بمن وقع؟ فقال بزيد أو عمرو، فهذا إنما يكون بالمتعدي))[٥].

فأصل وضع المفعول به أن يكون فضلة؛ لأنَّه يقع عليه فعل الفاعل، وبه يفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم ويكون منصوبًا نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا) فإذا أريد العناية به قُدّم على الفاعل نحو: (ضربَ عمرًا زيدٌ)، فإذا ازدادت العناية به أكثر تقدم على فعله الناصب

---

[١] المقتضب: ٣/٢٠٤.

[٢] ينظر: الكتاب: ٤/٨١.

[٣] المباحث العربية: ١/١٦٠-١٦١.

[٤] المصدر نفسه: ١/١٧٦.

[٥] الأصول في النحو: ١/١٧١.

نحو: (عمرًا ضربَ زيدٌ)[١]، هذا إذا كان خاليًا من أسباب الوجوب والامتناع، فمن الواجب تقدمه إذا كان له صدر الكلام كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، ويمتنع تقديمه إذا تأكد الفعل بإحدى نوني التوكيد؛ لأنَّ توكيد الفعل يدل على الاهتمام وتقديم المفعول يدل أيضًا عليه الاهتمام، لذلك يمتنع التقديم؛ لأنَّه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين[٢].

٣. المنادى:

عرَّف الجرجاني المنادى: ((أنَّه المطلوب إقباله بإنشاء النداء))[٣]، وقد قصد الجرجاني بالإقبال بقوله: ((إقبال القلب لا البدن لجواز (يا زيد قف أو أدبر))[٤].

ولكن يبقى السؤال لِمَ ذكر المنادى بعد المفعول به؟ ولم يذكر بقية المفاعيل؛ لأنَّ المنادى مفعول به لأنَّه مدعو، والمدعو موقعه النصب، فحرف النداء ناب مناب الفعل، فتقدير الكلام: أنادي أو أدعو، فناب الحرف عن الفعل، فكان ملحقًا بالمفعول به، ولم يكن حقيقًا في كونه مفعولا به[٥]، فلزم إضمار الفعل لأنَّ قولك: (يا عبد الله) أصله: (يا أريد عبد الله)، لكن حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولخفة الكلام[٦].

اختلف النحويون في (يا):

فذهب سيبويه أنَّ (يا) هي الناصب لنيابتها عن الفعل[٧]، أما الكوفيون فقد نقل المرادي عنهم أنَّهم يجعلونها مع أخواتها أسماء أفعال وحجتهم أنَّها تحتمل الضمير المستكن[٨]، وقد نقل

---

[١] ينظر: المفصل: ٥٨.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ١/١٨٠.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٨٤.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٦.

[٦] ينظر: المفصل: ٦٠.

[٧] ينظر: الكتاب: ٢/١٨٦.

[٨] ينظر: الجنى الداني: ٣٥٥.

ابن يعيش أنَّ أبا علي الفارسي كان يذهب في بعض كلامه إلى أنَّ (يا) ليس حرفًا وإنَّما اسم من أسماء الفعل[١].

أما الجرجاني فقد وافق سيبويه وقال: ((ما قيل إن حرف النداء اسم فعل بمعنى (أدعو) أو (أنادي) فاسد وإلا لاستقل كلامًا لكنه لم يستقل إلا بالمنادى))[٢]، أي إنَّ حرف النداء لا يُستقل وحده ولو كان المعنى أدعو أو أنادي لأستقل لكنّه لمّا كان لا يستقل إلا بالمنادى علم أنَّه حرف.

ثم بين أنَّ المنادى يقسم على خمسة أقسام: المفرد المعرفة، والمستغاث، والمضاف والمشبه، والمفرد النكرة، فالمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به نحو: (يا زيدُ، يا زيدانِ، يا زيدونَ) لكن هنا مسألة يجب التنبيه عليها، وهي إذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المبني، هل ينوّنه مضموما أم منصوبا؟ في هذا مذهبان:

الأول: مذهب الخليل، وسيبويه[٣] إلى أنَّه ينوّنه مضمومًا، محتجين ببقاء سبب البناء[٤]، وأوردوا قول الشاعر[٥]:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

فالشاهد فيه: أنَّ الشاعر نوَّن كلمة (مطر) في الشطر الأول والأصل فيه هو البناء على الضم فالتنوين يخرج عن المألوف للضرورة الشعرية لتناسب الوزن والقافية.

قال سيبويه: ((فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزله مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأنك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.

[٢] المباحث العربية: ١٨٥/١.

[٣] ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٢.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ١٨٨/١.

[٥] البيت للأحوص الأنصاري، ينظر: ديوانه: ١٨٩.

غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطَّرد الرفع فيه، وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يَرفع من الأفعال والابتداء))[١].

والثاني: مذهب عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس، أنَّ المنادى المبني ينون منصوبًا؛ لأنَّ التنوين ينافي البناء فيجب ردَّه إلى أصل الإعراب هو النصب، فهو عندهم بمنزلة قولك: (مررتُ بعثمانَ يا فتى)، فمتى يلحق به التنوين يرجع إلى الخفض[٢]، وقد أوردوا قول الشاعر[٣]:

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهَا إلـــيَّ وقَالَـــتْ يَاعَـــدِيًّا لَقَـــدْ وقَتْـــكَ الأَوَاقِـــي

فالشاهد فيه أنَّ الشاعر نون (عديا) بتنوين النصب وردَّ إلى الإعراب.

واختار المبرد هذا المذهب بقوله: ((والأحسن عندي النصب وان يرده التنوين إلى أصله))[٤].

أما الجرجاني فقد أورد الخلاف ولم يرجح أيا من الآراء في ذلك، لكن محقق الكتاب ذكر في حاشيته أنَّه وافق المذهب الأول وهو البناء على الضم[٥].

ثم يذكر المنادى المستغاث، ويخفض بلام الاستغاثة؛ لأنَّ البناء ضعيفًا فيردَّه إلى أصل الإعراب نحو: (يا لزيدٍ)، هذه هي المبنيات وهي المفرد المعرفة، والمستغاث من المنادى، أما المضاف والمشبه بالمضاف، والمفرد غير مُعيَّن فإنَّه يُنصب؛ لأنَّه أصل في المنادى، لكونه مفعول به، فالمضاف نحو: (يا عبدَ الله)، والشبيه بالمضاف نحو: (يا طالعًا جبلًا)، والمفرد غير مُعيَّن نحو قول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي)، فهذه تكون منصوبة[٦].

---

[١] الكتاب: ٢٠٢/٢.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢١٣/٤، والمباحث العربية: ١٨٨/١.

[٣] البيت للمهلهل بن ربيعة في المقتضب: ٢١٤/٤، وخزانة الأدب: ١٦٥/٢.

[٤] المقتضب: ٢١٤/٤.

[٥] ينظر: المباحث العربية (الهامش): ١٨٨/١.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٨٩/١-١٩٣.

٤. المفعول فيه:

وقد حدَّه الجُرجاني بـ((أنَّه زمان أو مكان اقتضاه العامل من جهة وقوعه فيه أو لا وقوعه))[١]، ويقسم على قسمين: ظرف زمان وظرف مكان.

فظرف الزمان يكون بتقدير: (في)، ويقسم باعتبار المعنى إلى مختص ويكون واقعًا في جواب (متى) كغدوة، وبكرة، وإلى محدود كالأسبوع، والشهر، والسنة، وإلى مبهم كحين، وزمان.

وباعتبار اللفظ إلى متصرف منصرف، كاليوم، والليل، والشهر، والسنة، والتصرف أي جواز الرفع والجر في موضعهما.

وإلى غير متصرف ولا منصرف وهو: (سحر) إذا أردت سحر يومك، وإلى متصرف غير منصرف كـ(غدوة، وبكرة)، إذا أردت بهما يوم معين، وإذا أردت بهما غير متعينين صرفتَ كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾﴾ [مريم:٦٢]، فهنا بكرة صُرفت؛ لأنَّه أُريد بها يوم غير معين[٢].

وإلى منصرف غير متصرف، كـ(بكرًا، وسحيرًا، وعشاءً، ومساءً، وعتمةً، وضحوةً، وضحًى)[٣]، فهذه جميعًا تقع ظرفًا، فهي بخلاف ظروف المكان؛ لأنَّ دلالة الفعل على الزمان لفظية ومعنوية، فتكون أقوى فيعمل في جميعها، فظرف الزمان يتعدى إليه الفعل بنفسه مُبهمًا كان أو مختصًا، مثل: قمتُ يومَ الجمعةِ، فدلالة صيغته تكون قوية، أما مع ظرف المكان فتكون أضعف فلا يعمل إلا في المبهم، فهو يتعدى إلى المبهم منه بنفسه وهي الأقطار الستة، نحو: قمتُ أمام فلان، أما مع الأمكنة المخصوصة التي لها أقطار تحصرها مثل: الدار والمسجد وغيرها، فتقول: قمتُ في الدال، فلا يجوز حذف حرف الجر؛ لأنَّه لا يتعدى إلا بحرف

---

[١] المباحث العربية: ٢٤٦/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٩/١.

[٣] ينظر: المقدمة الجزولية: ٨٧، والمباحث العربية: ٢٤٨/١-٢٤٩.

الجر[١].

أما ظرف المكان فيقسم على ثلاثة أقسام: مبهم، ومختص، ومعدود.

فالمبهم: هو الجهات الست: (فوق، تحت، أمام، وراء، يمين، شمال) فلا يكون لها معنى إلا بإضافتها إلى غيرها.

والمختص: وهو (الدار، والمسجد) وهو ما له اسمه من جهة نفسه.

والمعدود: وهو (الميل، والفرسخ، والبريد) وهو ما له مقدار معلوم من المسافة[٢].

٥. المفعول له:

وقد حدَّه الجرجاني بأنَّه: ((ما فُعل لأجله فعل مذكور أعم أن يكون علة فاعلية، نحو: (قعدتُ عن الحرب جبنًا)، أو علة غائية، نحو: (ضربته تأديبًا) فإنَّ التأديب ليس فاعلًا للضرب، بل غائية))[٣].

ويكون منصوبًا لأنَّه موقوع له؛ ويفسر مما قبله لِمَ كان؟ ولا يكون صفة لقبله، نحو: (فعلتُ ذاك حذارَ الشر) ولا يُبتدأ به ولا يُبنى على مبتدأ، ولا يكون حالًا، ولا يجوز أن يقوم مقام ما لم يسم فاعله[٤].

والأصل في المفعول لأجله التنكير ولكن قد يأتي معرّفًا بالإضافة، أو معرّفًا بحرف الجر خلافًا لمن قال لا يأتي إلا نكرة، فقد ذهب الجرمي إلى وجوب كونه منصوبًا؛ لأنَّه يعتقد أنَّه ينتصب انتصاب المصادر الواقعة موقع الحال، نحو: (جاء زيدٌ ركضًا)، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ١٩﴾[البقرة:١٩]،وقول حاتم الطائي[٥]:

---

[١] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٧، والمباحث العربية: ٢٤٩/١.

[٢] ينظر: المقدمة الجزولية: ٨٧، والمباحث العربية: ٢٤٩/١-٢٥٠.

[٣] المباحث العربية: ٢٥٥/١.

[٤] ينظر: الكتاب: ٣٦٧/١، والأصول في النحو: ٢٠٩/١.

[٥] ينظر: ديوانه: ٢٣٨.

وأَغْفِــرُ عَــوْراءَ الكــريمِ ادَّخــارَه وأُعــرِضُ عــن شَــتْمِ اللَّئِــيمِ تَكَرُّمَــا

أي لادخاره وللتكرم فحذف حرف الجر ونصبه[١].

٦. الحال:

وقد حدَّه الجرجاني بـ((أنَّه لفظ دال على اقتران هيئة بحدوث فاعلية أو مفعولية أو فعل في الزمان))[٢]، وشرط الحال أن تكون نكرة لأنَّها يجب أن تكون مشتقة أو ما يفيد معنى المشتق، وصاحبها معرفة، ويجوز تنكير صاحب الحال وحكم ابن الحاجب حينئذ بوجوب تقديم الحال لكي لا تشتبه بالصفة إذا كانت منصوبة، ومنه قول الشاعر[٣]:

الجِسْــمِ مِنِّــي بَيِّنًــا لَــوْ عَلِمْتِــهِ شُــحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْــهِدِ العَــينَ تَشْــهَدِ

فقد تقدم الحال وهو (بينا) على صاحبها النكرة وهو (شحوبٌ) لكن الجرجاني ذكر أنَّ في كلام ابن الحاجب نظر؛ لأنَّ الحال قد جاء عن النكرة المتأخرة عنها مع وصف النكرة، فقد جعل تقديم الحال على النكرة أنَّ الحال لم تكن من النكرة، وإنَّما عن الضمير المستكن في الجار والمجرور كما في البيت الشعري[٤].

وفي تقدم الحال على صاحبها المجرور فقد ذهب البصريون أنَّه لا يجوز تقدمها على صاحبها المجرور ومنعوا ذلك محتجين بأنَّ الحال قد كثر في كلامهم عن المجرور لكنَّه لم يسمع من فصائحهم تقديمه عليه، فلو كان جائزًا لوقع عندهم ولو وقع لنُقل إلينا[٥].

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، وذكروا قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴿٢٨﴾ ﴾[سبأ:٢٨]على جعل (كافة) حال من الناس وذكروا قول

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٨/١، والمباحث العربية: ٢٥٧/١.

[٢] المباحث العربية: ٢٧١/١.

[٣] البيت لم يُعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب: ١٢٣/٢.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢٧٤/١-٢٧٦.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٢٣/٢، والمباحث العربية: ٢٨٠/١-٢٨١، والتذييل والتكميل: ٧٤/٩-٧٥.

الشاعر[١]:

لـئِنْ كـان بَـرْدُ المـاءِ حـرَّانَ صـاديًا إليَّ حبيبًا إنّـــها لحَبـــيبُ

فـ(حرَّان) حال من الياء المجرورة في (إلي)، وقد تقدم عليه، أما البصريون فلا يجوزون هذا؛ لأنَّه لفظة (كافة) في الآية الكريمة حال عن الكاف في (أرسلناك) والبيت نادر للضرورة ولا يقاس عليه؛ لأنَّ حرف الجر عامل غير متصرف والحال صار قبل العامل في الاسم[٢].

٧. التمييز:

وقد حدَّه الجرجاني بأنَّه ((اسم جنس منكور يأتي بعد ابهامه بمفرد أو نسبة))[٣]، ويأتي على أنواع: فالقسم الأول هو الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة نحو: خاتمٌ فضةٌ، وعشرون درهما، رطلٌ زيدًا، والقسم الثاني الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، ويكون مزال عن أصل وهو الفاعل في الغالب أو المفعول، فالفاعل نحو: طابَ زيٌد نفسًا، أصله: طابتْ نفسُ زيدٍ، والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴿١٢﴾﴾ [القمر:١٢]، أصله: فجرنا عيون الأرض، ولا خلاف في امتناع تقديم التمييز في القسم الأول على عامله، فلا يقال: درهمًا عشرون، ولا: فضةً خاتمٌ[٤].

أما القسم الثاني ففيه خلاف، فمنع سيبويه وجمهور البصريين من تقدم هذا النوع على عامله؛ وحجة سيبويه أنَّ هذا النوع من التمييز هو الفاعل في الأصل، ولما كان هو الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله فكذلك التمييز لا يتقدم على عامله أو مميزه[٥].

---

[١] البيت لعروة بن حزام العذري، ينظر: الشعر والشعراء: ٦٢٣/٢.

[٢] ينظر: الكتاب:١٢٣/٢، والمباحث العربية: ٢٨٠/١-٢٨٢، والتذييل والتكميل: ٧٤/٩-٧٥.

[٣] المباحث العربية: ٢٩٤/١.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٩/١.

[٥] ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١.

أما الجرجاني فيقول: ((إن هذا فيه نظر؛ لأن التمييز أعم من أن يكون فاعلًا أو مفعولًا فكان ينبغي أن يتقدم ما كان مفعولًا في الأصل مع أنه لا يتقدم اتفاقًا))[١].

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله، ووافقهم المازني، والمبرد، فقد جاء في المقتضب: ((واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهمًا، وهذا أفرههم عبدًا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ (عشرين درهما) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائمًا، ولا يجيز: قائمًا هذا زيد؛ لأنَّ العامل غير فعل وتقول: راكبًا جاء زيد؛ لأنَّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا وهذا رأى أبي عثمان المازني))[٢]، وحجتهم السماع كقول الأعشى[٣]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟!

فهنا قدم (نفسا) على (تطيب)، إذ القياس فيه: تطيب نفسا، أما البصريون فقالوا إنَّ البيت هو:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فعلى هذه الرواية يكون (نفسا) خبر كان واسمها مضمر، و(تطيب بالفراق) صفة لها[٤].

---

[١] المباحث العربية: ٣٠٥/١.

[٢] المقتضب:٣٦/٣.

[٣] ينظر: ديوانه: ٧٥.

[٤] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٣، والمباحث العربية: ٣٠٥/١-٣٠٦.

٨. الاستثناء:

حدَّه الجرجاني: ((هو رفع احتمال شمول الحكم بـ(إلا) وإحدى أخواتها))[١]، ثم ذكر الجرجاني أقسام المستثنى بحسب إعرابه وهي:

القسم الأول: أن يكون منصوبًا إذا جاء بعد كلام تام موجب لفظًا، نحو: (جاء القوم إلا زيدًا)[٢]، ولكنَّهم اختلفوا في نصب المستثنى على مذاهب[٣]:

١. مذهب الفراء والبغداديين: أنَّ أصل (إلا) هو: (إنْ لا) فخففت النون وأدغمت في لام (لا) فإن نصب ما بعدها فيكون بـ(إن) وإن رفع يكون بـ(لا) ثم قالوا: ونحن مخيرون في الرفع أو النصب، أي أنَّهم أجازوا القول: (جاءني القومُ إلا زيدٌ، وإلا زيدًا)[٤].

٢. وأما مذهب أبي علي الفارسي ((فانتصاب الاسم إنَّما هو بما تتقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا) كما أنَّ الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو))[٥].

٣. وذهب سيبويه ومن تابعه إلى ((أنَّ المستثنى منصوب بالفعل المذكور قبل (إلا) لازمًا كان أو متعديًا))[٦].

٤. مذهب المبرد فقد ذهب إلى أنَّه منصوب بمعنى (استثني) قال: ((فلما قلت: إلا زيدًا كانت (إلا) بدلًا من قولك: أعني زيدًا، واستثني في من جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل، وهذا يعني أنَّ المستثنى منصوبًا بـ(أستثني) الذي دلت عليه إلا))[٧].

---

[١] المباحث العربية: ١/٣١٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣١١.

[٣] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣٦): ١/٢٢٥-٢٢٦.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ١/٣٠٠-٣٠١.

[٥] الإيضاح العضدي: ٢٠٥.

[٦] المرتجل: ١٨٦، وينظر: الكتاب: ٢/٣١٠.

[٧] المقتضب: ٤/٣٩٠.

أما الجرجاني فقد ذكر أنَّ مذهب سيبويه، والمبرد أنَّه منصوب بـ(إلا)، وقال هو الأقرب عندي[١]، ثم يذكر الاستثناء المنقطع وهو أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه نحو: (جاء القومُ إلا حمارًا).

القسم الثاني: يكون مستثنى فيه جواز الأمرين، أي النصب على الاستثناء، أو الرفع على البدلية نحو: (ما جاء القومُ إلا زيدٌ وإلا زيدًا) [٢].

القسم الثالث: هو الاستثناء المفرغ، ويعرب بحسب موقعه، فهو لا يتعلق بالاستثناء وإنَّما بحسب العوامل الداخلة عليه قبل الأداة نحو: (ما ضربني إلا زيدٌ، ما ضربتُ إلا عمرًا).

القسم الرابع: هو الذي يأتي بعد (غير، وسوى، وسواء، وحاشا) فالثلاثة الأولى تأخذ إعراب المستثنى وتجر المستثنى بإضافتها إليها نحو: (جاء القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) وجر (زيد) بالإضافة، أما (سواء) فهي عند سيبويه بمعنى الظرف، أي مكانَ زيدٍ[٣]، يقول سيبويه: ((وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل (رحمه الله) أن هذا كقولك: هما أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أنَّ في (سواك) معنى الاستثناء))[٤].

ثالثاً: المجرورات.

١. الإضافة:

لم يعط الجرجاني تعريفًا جامعًا مانعًا للإضافة كما أعطى لغيرها من الموضوعات، فقط اكتفى بشرح تعريف ابن الحاجب، ويمكن القول من معنى شرحه أنَّه حدَّ الإضافة: إضافة اسم مقدر إلى اسم ملفوظ به بوساطة حرف الجر، فقولك: (مررتُ بزيدٍ) فإنَّه أضيف المرور إلى (زيد) بوساطة حرف الجر، ومثله الأفعال المتعدية بحرف الجر، أو تأتي من إضافة اسم ملفوظ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٣١٢/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٣١٤/١-٣١٧.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤/١-٣٢٨.

[٤] الكتاب: ٣٥٠/٢.

إلى اسم بوساطة حرف الجر مقدم، فقولك: (خاتم فضة) أي خاتم من فضة[١]، وتقسم على قسمين: الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية.

فالإضافة اللفظية: هي إضافة الصفة إلى لفظها، نحو: (زيدٌ ضاربُ عمرٍو)، و(حسنُ الوجهِ).

والإضافة المعنوية: وهي إما تقدير (من) نحو: خاتم فضة، أي خاتم من فضة، إن كان من جنس المضاف، وان لم يكن من جنس المضاف فهو بتقدير اللام، ولابد أن يكون بينهما تعلق، إما بأن يكون المضاف جزءًا له نحو: يدُ زيدٍ ورأسه أو ملابسه، ونحو: غلامُ زيدٍ، أو عرضًا له نحو: علمُ زيدٍ وجهله، وقد تكون بتقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف نحو: ضربُ اليومِ[٢].

ولم يذكر أحد الإضافة المعنوية بتقدير (في) قبل ابن الحاجب غير عبد القاهر، فأورد قولهم: (فلانٌ ثبتُ الغدرِ) أي ثبتُ في الغدرِ[٣]، جاء في شرح التسهيل: وقد أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة:٢٠٤]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴿٢٢٦﴾﴾ [البقرة:٢٢٦]، وذكر كثيرًا من الأمثلة والشواهد الشعرية[٤]، فمثَّل بقول الشاعر[٥]:

تَسَائِلُ عَنْ قِرْمٍ هجَانٍ سَمَيذَعٍ لَدَى الْبَأْسِ مِغْوَار الصَّبَاحِ جَسُورِ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٣٥١/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٨/١.

[٣] ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٢، والمباحث العربية: ٣٥٩/١.

[٤] ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٢/٣-٢٢٣.

[٥] البيت لحسان بن ثابت (رضي الله عنه) من مطلع قصيدته التي يرثي بها حمزة بن عبد المطلب (رضي الله عنه)، ينظر: ديوانه: ١١٤، فقد أضاف (مغوار) إلى (الصباح)، وهي إضافة بمعنى (في).

فإنَّه قال بعد ذكره للشواهد: ((فلا يخفى أن معنى "في" في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره. وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف))[١].

أما أبو حيان فقد ذكر في التذييل أنَّ هذه الشواهد التي سردها المصنف لا دليل فيها، إذ إنَّ كثيرًا مما استدل به هو من باب الصفة المشبهة ثم هو يرى أنَّ هذه الإضافة بمعنى (في) لا يعلم أحدًا ذهب إليها غيره، وقد ذكر هو والنحويون أنَّه يتسع في الظرف المتصرف فينتصب نصب المفعول به على طريق المجاز، ويتوسع حينئذ اضماره غير مقرون بـ(في) والإضافة والإسناد إليه، ولا تُقدَّر بحرف جر لأنَّه قصد بها التخفيف[٢].

واختلفوا في إضافة الصفة إلى موصوفها وبالعكس، فذهب البصريون إلى الامتناع، وذهب الكوفيون إلى الجواز؛ لأنَّه ورد بالسماع فتمسكوا به، فالعرب تضيف الشيء إلى نفسه أو صفته حتى وإن اختلفت ألفاظه، وذكروا قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ ١٠٩﴾[يوسف:١٠٩]، وعرق النسا، بإضافة عرق إلى النسا، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، فحجة البصريين أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص، فلو كان تعريفًا كان مستغنيًا عن الإضافة؛ لأنَّ الشيء لا يتعرف بنفسه، فإن لم يكن فيه تعريف كان من إضافته إلى اسمه، فمن المستحيل أن يصير شيئًا آخر، أما الكوفيون فإنَّهم أجازوا الإضافة؛ لأنَّهم حملوه على حذف المضاف إليه وإقامة الصفة مقامه، فقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾[البينة:٥]، تقديره: دين الملة القيمة، وصلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى[٣].

---

[١] شرح التسهيل: ٣/٢٢٢-٢٢٣.

[٢] ينظر: التذييل والتكميل: ٨/٨٣.

[٣] ينظر: إسفار الفصيح:١/٥١٢، والإنصاف مسألة (٦٤): ٢/٣٥٣-٣٥٤، والمباحث العربية:١/٣٦٨-٣٦٩

أما الجرجاني فلم يوافق البصريين في هذا، وإنَّما وافق الكوفيين، إذ قال: ((ثم العجب من البصرين كيف منعوا هذه الإضافة وهي أكثر من أن تحصى))[١].

رابعاً: المبنيات.

المبني: ((وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل، ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون، أو على حركة فالبناء على السكون يكون في الاسم، والفعل، والحرف، والمبني على الحركة من الكلم ينقسم بانقسام الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة. فالبناء على الفتحة يكون في الكلم الثلاث، كما كان البناء على السكون كذلك))[٢]، ومن الأسماء المبنية:

١. الضمائر:

تكون موضوعة لمتكلم أو غائب أو مخاطب، فالمتكلم ضمائره هي (أنا، ونحن)، والمخاطب (أنت، وأنتما)، والغائب: زيدٌ ضربتُه[٣]، وهذه المضمرات وضعوها على خلاف وضع المظهرات؛ لأنَّهم حين وضعوا المظهرات وضعوها لمعان ثم أعربوها بحسب عواملها بإعراب زائد على ألفاظها، ووضعوا هذه المضمرات بإزاء الأسماء المعربة، أي أنَّ الضمائر قامت مقام المظهر، فالمضمر (أنا) موضوع للمظهر (زيد) المرفوع إذا كان متكلمًا، والمضمر (أنت) موضوع له إذا كان مخاطبًا، وكذلك باقي المضمرات[٤].

والضمائر خمسة أنواع، وهي: الضمير المرفوع المتصل الذي يتصل بآخر الأفعال سواء كان بارزًا أو مستترًا، نحو: (ضربتُ، ضربنا، ضربتَ، ضربتما، ضربتم، ضربتِ، ضربتنَّ، ضربوا ضربنَ)، والضمير المرفوع المنفصل وهو: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم أنتنَّ، وهو، وهما، وهم، وهي، هنَّ)، والمنصوب المتصل وهو الذي يتصل بآخر الفعل نحو: ضربني،

---

[١] المباحث العربية: ١/٣٧٠.

[٢] الإيضاح العضدي: ١٥.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٣٩.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٤٢.

ضربنا، ضربك، وغيرها من الضمائر المنصوبة المتصلة التي تتصل بالأفعال، وتتصل بالفعل المضارع، نحو: (يضربني، يضربهن)، وفي اتصاله مع الصفة خلاف[١]، هل هو منصوب أم مجرور؟

فقد ذهب أبو الحسن إلى أنَّ الضمير في موضع نصب، ((فتقول في مثل قولك: (هذا ضاربُك) إنَّه منصوب، وكذلك الضاربُك، وجميع ما يأتي من هذا الجنس، وحمله على ذلك أنَّ الخفض في الظاهر إنَّما هو طلب لإسقاط التنوين، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (هذا ضاربُ زيدٍ) فالأصل: ضاربٌ زيدًا، وإنَّما أسقطوا التنوين وأضافوا طلبًا للتخفيف، والضمير المتصل يسقط مع التنوين للاتصال، فلا تكون الإضافة))[٢].

وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد إلى أنَّه مخفوض في جميع أحواله؛ لأنَّ هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله، فالاسم لا يتصل بالاسم إلا بالإضافة، فإذا صحت الإضافة صح الخفض.

أما سيبويه فقد فرق فيه، وقال إنَّ هذا الضمير المتصل باسم الفاعل فهو كالظاهر الذي ليس فيه ألف ولام، ولا مضاف إلى ما فيه ألف ولام، فإن كان الاسم مخفوضًا نحو : هذا ضاربُ زيدٍ، فيحكم على الضمير بالخفض، نحو: هذا ضاربُكَ، فالضمير هنا في موضع الخفض، أما إذا قلت: هذا لمكرمُك، فالكاف هنا في موضع نصب؛ لأنَّك لو وضعت (زيدًا) لكانت في موضع نصب فتقول: هذا المكرمُ زيدًا[٣].

أما الجرجاني فإنَّه فقط ذكر اتصال الضمير المنصوب بالصفة فيه خلاف ولم يذكر رأيه ولا ترجيحه.

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٤٤٣/١.

[٢] البسيط في شرح الجمل: ١٠٤٨/٢.

[٣] ينظر: الكتاب: ١٨٧/١-١٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٧/١، والبسيط في شرح الجمل: ١٠٤٨/٢-١٠٤٩.

والضمير المنصوب المنفصل: (إياي، إيّانا، إيّاك، إياكم، إياكِ إياكنَّ، إياكما، إياه، إياهما، إياهم، إياها، إياهنَّ)[١]، فيه أربعة أقوال[٢]:

١. مذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك أنَّ (أيا) اسم مضمر أضيفت إلى الكاف وهذه الكاف مجرورة بالإضافة[٣].
٢. مذهب الزجاج أنَّ (أيا) مضمر أضيف إلى مضمر وهو الكاف وأخواتها[٤].
٣. مذهب الكوفيين أنَّ (أيا) عماد وهذه الضمائر تتصل به، ووافقهم ابن كيسان[٥].
٤. ومنهم من ذهب إلى أنَّ (إياك) هي الضمير بكماله[٦].

وذكر الجرجاني الخلافات في الضمير (إيا) لكنَّه لم يرجح قول ولم يعط رأيه.

ضمير الفصل:

ضمير مرفوع منفصل يأتي بين المبتدأ والخبر، ويطابق المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، والفائدة منه أنَّه يفصل الخبر عن النعت نحو: زيدٌ هو المنطلق، وهند هي المنطلقة، والزيدان هما المنطلقان، والهندان هما المنطلقان، والزيدون هم المنطلقون، وأيضا قولك: كان زيدٌ هو المنطلق، ومنه أيضًا: إنَّ زيدا هو المنطلقُ، وعلمت زيدًا هو المنطلقُ، ...إلى آخرها[٧].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٤٣-٤٤٤.
[٢] ينظر: الكتاب: ١/٢٧٩، والإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥-٥٥٦، والمباحث العربية:١/٤٤٤-٤٤٥، وهمع الهوامع: ١/٢٠٦.
[٣] ينظر: الكتاب: ١/٢٧٩، والإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥-٥٥٦.
[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥، وشرح المفصل: ٢/١٦٢.
[٥] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥، والتذييل والتكميل: ٢/٢٠٥.
[٦] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥.
[٧] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٦١.

واختُلف فيه هل هو حرف أم اسم؟ وهل له موضع من الإعراب أم ليس له موضع؟

مذهب الخليل وعليه جمهور البصريين أنَّه حرف لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه إنَّما دخل الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمُّوه بضمير الفصل، وحجتهم أنَّه لو كان اسما لكان له محل من الإعراب فيعرب إما بالأصالة أو بالتبعية فإعرابه بالأصالة الرفع بالابتداء، وما بعده خبر لكنَّه لم يرتفع في نحو: كان زيدٌ هو المنطلقَ، أو يعرب بالتبعية ولا يحتمل إلا أن يكون توكيدًا، فلو كان توكيدًا لتبع المؤكد في الإعراب نحو: إنَّ زيدًا هو المنطلقُ، فلو تبعه لقيل: إنَّ زيدًا إياه المنطلقُ لكنَّه لم يتبعه[١].

أما الكوفيون فيسمُّونه عمادًا؛ لأنَّه يعتمد عليه، فهو يبين أنَّ الثاني ليس بتابع للأول، وسمُّوه أيضًا دِعامة كأنَّه يدعم الكلام به، فهو يقوي ويثبت ويؤكد، فجعلوه توكيدًا لما قبله فأنزلوه منزلة النفس، إذا كانت توكيدًا، ففي قولك: (جاءني زيدٌ نفسُه)، فنفسه تابع لزيد في الإعراب، هو مثل قولك: (زيدٌ هو العاقلُ) فيجب أن يكون توكيدًا وتابعًا له في الإعراب[٢].

أما الجرجاني فإنَّه ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، وقال: ((لأن التصرف لا يستلزم إلا الاسمية؛ لأنَّ الحرف قد يتصرف فيها كالكاف في (ذاك وإياك)، والتاء في (أنتِ) وكون الضمائر يقام بعضها مقام بعض مطلقا ممنوع، وإنَّما أقيم العلة لم تحصل في محل النزاع))[٣].

٢. **الموصولات**:

أورد الجرجاني تعريف الزمخشري للموصول بقوله: ((الموصول ما لا بد له في تمامه اسمًا من جملة تردفه))[٤].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠٣): ٥٦٨/٢، والمباحث العربية: ٤٦٢/١-٤٦٣.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠٣): ٥٦٧/٢، والمباحث العربية: ٢٦٣/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٨/٢.

[٣] المباحث العربية: ٢٦٣/١.

[٤] المصدر نفسه: ٤٧١/١-٤٧٢.

فالاسم الموصول ناقص ولا يتم إلا بالصلة التي تردفه فلا تكتمل اسميته إلا بها، ولما كان كذلك احتيج إلى رابط يربطها فيكون أحدهما محتاجًا إلى الآخر[١]، ولا تكون صلاتها إلا بالجمل الخبرية، أو الظروف، ويكون في هذه الصلة ضمير يعود إلى الموصول، ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبي ولا تعمل الصلة في الموصول ولا في شيء قبله: نحو: (الذي قام أخواه زيدٌ)، و(مررتُ بالذي في الدار)، أي بالذي استقر في الدار[٢].

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٧١-٤٧٢.

[٢] ينظر: اللمع في العربية: ١٢٤-١٢٥

المبحث الثالث

منهجه في الافعال

عرف الجرجاني الفعل بأنَّه ما ((يدل بصيغته وضعًا على نسبة مصدره إلى ذات غير معينة في زمان معين من الأزمنة الثلاثة، وإنما تتعين تلك الذات بذكر فاعله لفظًا كالغائب والمخاطب، أو حكمًا كالمتكلم فإن قرينة المتكلم به تقوم مقام ذكره))[١]، أما الزمخشري فقد عرفه بأنَّه: ((ما دل على اقتران حدث بزمان))[٢]، فالزمخشري جعل الفعل مقترنًا بزمان من الأزمنة، فإذا دل على حدث الماضي كان الفعل ماضيًا، وإذا دل على الحاضر كان الفعل مضارعًا، أما إذا دل على المستقبل فكان الفعل أمرًا، وقد جعلوا الفعل على ثلاثة أقسام خلافًا للكوفيين في جعلهم الفعل قسمين، فقد جعلوا الأمر مقتطعا من المضارع[٣]، لكن الجرجاني جوَّز أن يتجرد الفعل عن الزمان كـ(نعم، وبئس) وهي ما تسمى بالإنشاءات، أو ألفاظ العقود كـ(بعت)، و(زوَّجت) [٤].

وللفعل خواص كما للاسم خواص، فمن الخواص التي ذكرها الجرجاني في شرحه:

١. قبوله (قد) سواء كان الفعل ماضيًا، نحو: (قد ركب الأمير)، أو كان مضارعًا، نحو: قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣].

٢. قبوله (السين، وسوف)، وقد سمى سيبويه (سوف) بحرف تنفيس بقوله: ((سوفته))[٥]، أي التمهل والتأخير وعدم التضييق، ويدخلان على الفعل المضارع؛ لأنَّه يشترك بين الحال والاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم:٦٦].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٦٧٠.

[٢] المفصل في صنعة الإعراب: ٣١٩.

[٣] ينظر: همع الهوامع: ١/٣٠.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٦٧٠.

[٥] الكتاب: ٤/٢٣٣.

٣. ومن خواص الفعل الجزم إذا سبق بإحدى أدوات الجزم وهي (لم وأخواتها)؛ لأنَّ معانيها مختصة بالفعل فلا وجه لدخولها في غيره.

٤. ومن خواص الفعل قبوله (تاء المتكلم) نحو: فعلتُ؛ لأنَّها موضوعة للمتكلم بالفعل فلا معنى لدخولها في غيره.

٥. ومن خواص الفعل قبوله (تاء التأنيث) الساكنة للفرق بينه وبين الاسم [١].

أقسام الفعل:

أولا: **الفعل الماضي**.

هو فعل يدل على زمان مضى قبل زمان التلفظ به، فالدلالة يقصد بها الدلالة الوضعية، أي لا ينتقض بأفعال ماضية جردت عن الزمان للإنشاء، أو يراد بها الدعاء فتكون للاستقبال نحو: (رحمك الله)، أو يراد بها لقصد الحكاية نحو قولك: (غدًا أقول فعلتُ)، أو لقرينة الشرط نحو: (إن فعلتَ)، أو لإرادة إزالة الشك في وقوعه نحو قوله تعالى:﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴿٤٤﴾﴾ [الأعراف:٤٤]،أو لقرينة القسم نحو: (واللهِ لا فعلتَ)، فجميع ذلك موضوعه لزمان قبل زمان التلفظ لكنَّه صرفت عنه للقرائن، وأيضًا لا ينتقض بمضارع صُرف إلى الماضي نحو: (لم يقم)؛ لأنَّ (لم) تحوِّل دلالة الفعل المضارع إلى الماضي؛ لأنَّه لم يوضع لزمان قبل زمان التلفظ[٢].

ويتميز ((الفعل الماضي من المضارع والأمر بتاء الفاعل، سواء كانت للمتكلم أم للمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة))[٣].

حكم الفعل الماضي كما شرحه الجرجاني هو البناء على الحركة سواء كان البناء على الفتح، أو على السكون، أو على الضم، فالبناء على الفتح لا يكون إلا بشروط وهي:

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٢٧٠-٢٧٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٦٧٥.

[٣] همع الهوامع: ١/٣٠.

١. ألّا يتصل به ضمير رفع متحرك نحو: (ضربتُ ضربنَا ضربْنَ)؛ لأنَّه يسكن لام الفعل لكي لا تجتمع أربع حركات متواليات[١]، ولا يوجد ذلك في الكلام[٢]، أي لا يجوز أن تجتمع أربع حركات في الكلام

٢. ألّا يتصل به واو الضمير نحو: (ضربوا) فإذا اتصلت به بُني معه على الضم لأجل الواو[٣].

ثانياً: **الفعل المضارع**.

يقسم الفعل المضارع على قسمين:

أ. الفعل المضارع المعرب:

الفعل المضارع يكون مشتركًا بين الحال والاستقبال، ويكون إما مبهم باعتبار عدم تعيين زمانه، أو يكون باعتبار مشابهته الاسم لفظًا ومعنى[٤]، وهو ((ما تعقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: (تفعل)، والغائب: (يفعل) وللمتكلم: (أفعل)، وله إذا كان مع غيره واحد أو جماعة (نفعل)، وتسمى الزوائد الأربع))[٥].

والمضارع ينصرف إلى الحال أو الاستقبال بالقرينة، فينصرف إلى الحال بقرينة (الآن)، وإلى الاستقبال بقرينة (السين، وسوف)[٦]، أو دخول (اللام) عليه، وهي أيضًا تخلصه إلى الحال، نحو: (إنَّ زيدًا ليفعلُ)، فبدخول هذه القرائن عليه أُعرب الفعل المضارع؛ لأنَّه قد ضارع

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٦٧٦/٢.

[٢] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١١١/١.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٦٧٧/٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٦٧٨/٢.

[٥] المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢١.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٦٧٩/٢.

الاسم رفعًا ونصبًا، وبالجزم مكان الجر[١].

ولكن يبقى السؤال لِمَ أُعرب الفعل المضارع؟

إنَّ رأي الجرجاني في إعراب الفعل المضارع بالأصالة موافق لما جاء به الكوفيون أيّ أنَّ حالته الإعرابية (الرفع والنصب والجزم) أي يرفع لم يسبقه شيء وينصب ويجزم إذا تقدمه ناصب أو جازم[٢].

ب. الفعل المضارع المبني:

أما الفعل المضارع المبني فقد بين الجرجاني أنَّ المضارع إنَّما يُبنى إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون الإناث وهي نون النسوة[٣]، وسبب بناءه مع نوني التوكيد كما قال صاحب اللباب: ((لأنَّ حركة آخره صارت دالة على معنى وهو كون الفاعل واحدًا أو جماعة أو مؤنثًا، فلم يبقى الحرف محلًا لحركة الإعراب فيعود إلى أصله من البناء))[٤]، ومع نون الإناث فيقول: ((إنَّه أشبه الماضي في أن حروفه باقية فيه، وأن أحدهما يقع موقع الآخر، فحمله عليه في البناء أقرب من حمل الفعل على الاسم في الإعراب))[٥].

---

[١] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٦٨٢/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٥/٢.

[٤] اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨/٢.

[٥] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

رفع الفعل المضارع:

إنَّ سبب رفع الفعل المضارع إما لمضارعته للاسم فرفع لوقوعه موقعه، أو رفع؛ لأنَّه تجرد من الناصب والجازم، أو رافعه حروف المضارعة[١]، قال المبرد بعد أن ذكر أنَّها ترتفع بوقوعها موقع الاسماء: ((فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة لا تدخل على الأسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حياله))[٢]، ووافقه ابن السراج: ((الفعل يرتفع بموقعهِ موقعَ الأسماءِ، كانت تلك الأسماء مرفوعةً أو مخفوضةً أو منصوبةً، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسمٌ لم يجزْ رفعه))[٣].

أما الفراء فذهب إلى أنَّه رفع لأنَّه تجرد من الناصب والجازم، وذهب الكسائي إلى أنَّ العامل فيه الرفع لتجرد أوله من الزوائد الأربع؛ لأنَّه قبل أن تدخل عليه هذه الزوائد كان مبنيا، وبها صار مرفوعا[٤].

أما الجرجاني فلم يبين في شرحه علة رفع الفعل المضارع وإنَّما اكتفى بأقوال العلماء دون ترجيح، وإنَّما ردّ أقوال العلماء كلها دون ذكر لرأيه: ((ولا شيء منها بمرضي عند التحقيق، وخصوصًا على رأينا في إعراب المضارع بالأصالة؛ لأنَّ العامل هو الذي يقتضي معنى في اسم أو فعل، فيعمل في مقتضاه، ولا شيء مما ذكروه كذلك))[٥]. بمعنى أنَّه أحيانًا يعرض آراء النحاة ويتحفظ عن ذكر رأيه.

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٦٩١/٢.

[٢] المقتضب: ٥/٢.

[٣] الأصول في النحو: ١٤٦/٢.

[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٧): ٤٣٧/١، وشرح المفصل: ١٢/٧.

[٥] المباحث العربية: ٦٩٢/٢.

نصب الفعل المضارع.

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع هي: (أنْ، ولن، وكي، وإذن، وحتى، ولام الجحود، ولام كي، والفاء، والواو، وأو)، واختصت (أنْ) بأنَّها تعمل ظاهرة ومضمرة، فتأتي مضمرة ومعها (حتى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو) فتعمل ظاهرة نحو قولك: (أرجو أن يغفر الله لي)[١]، أما المضمرة فسيأتي الكلام عنها مع الأحرف التي تضمر معها في هذا المبحث.

ولكن (أنْ) الناصبة تشابهت مع (أنْ) المخففة من الثقيلة لذلك احتيج أن يضعوا ضابطًا للتفريق بينهما، يقول الجرجاني: ((لما كانت (أنْ) الناصبة للمضارع تشتبه بـ(أنْ) المخففة من المثقلة لفظًا ومعنى، أما لفظًا فظاهرٌ، وأما معنىً فلكونهما مصدريتين، احتيج إلى ضابط تميز إحداهما عن الأخرى، فقيل: (أنْ) المخففة تستعمل بعد فعل التحقيق كالعلم والإعلام، والتبين والتيقن والكشف والفكر وغير ذلك، والمصدرية تستعمل بعد فعل الرجاء والطمع والخوف والتمني وما شابه ذلك))[٢].

وأما (لن) فهي لنفي المضارع في المستقبل[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف:١٤٣]، وأما (إذن) فقد ذكر الجرجاني أنَّها لا تنصب المضارع إلا بشرطين:

١. أن تأتي في بداية الكلام، فاذا جاءت في وسطه لم تنصب المضارع.

٢. أن يدل المضارع على الاستقبال.

فإذا فُقد أحد هذين الشرطين لم يجز النصب، ومما تحقق النصب في قولك: أنا آتيك : (إذن أُحسن إليك)[٤].

---

[١] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢٥.

[٢] المباحث العربية: ٦٩٣/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٦٩٦/٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٦٩٩/٢.

هذه هي الحروف التي تنصب المضارع بنفسها، ثم جاء إلى الحروف التي تنصب المضارع بـ(أنْ) المضمرة، ومن هذه الحروف (حتى) ولا تنصب المضارع إلا إذا كانت بمعنى (كي)[١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ ﴿٢١٧﴾﴾[البقرة:٢١٧]، أو تكون بمعنى (إلى أنْ)، نحو قولك: (أسير حتى تغيب الشمس) أي إلى أنْ تغيب[٢]،وقد زاد ابن هشام في المغني معنى ثالثًا، إذ يقول: ((ومرادفة إلا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أنْ تفعل المعنى حتى أنْ تفعل))[٣].

ومن الحروف التي تنصب المضارع بـ(أن) مضمرة والتي ذكرها الجرجاني في شرحه هي (لام كي)، وقد ذكر حكمها بقوله: ((حكم (لام كي) حكم (كي) من إرادة السببية إلا أنه لا خلاف في كونها حرف جر، تقول: (أسلمت لأدخل الجنة)، أي لأن أدخل الجنة والإسلام سبب لدخول الجنة))[٤].

أي لكي تنصب الفعل المضارع هذه اللام بـ(أن) مضمرة يجب أن يكون معناها (كي) السببية التي تنصب الفعل المضارع.

ومنه أيضا (لام الجحود) وهي لام تأتي بعد كون منفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴿٣٣﴾﴾[الأنفال:٣٣]، أي لأن يعذبهم[٥]، وقوله تعالى: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴿١٣٧﴾﴾[النساء:١٣٧]، ويؤتى بها لتوكيد النفي، فأصل قولك: (ما كان ليفعل): (ما كان يفعلَ)، فأدخلت (اللام) على الفعل زياده لتقوية النفي[٦].

---

[١] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٢٦/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٧٠٩/٢.

[٣] مغني اللبيب: ١٦٩.

[٤] المباحث العربية: ٧١٤/٢.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٧١٤/٢.

[٦] ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٩.

ثم يأتي إلى الحروف العاطفة في الأصل وهي (الفاء، الواو، أو)، وتكون ناصبة للفعل المضارع بـ(أن) مضمرة، يقول المرادي: ((هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء. والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم. فإذا قلت: أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرام فإحسان مني))[١]، والفاء لا تكون ناصبة للفعل المضارع إلا بشرطين:

١. أن تكون سببية، أي أنَّ الفعل المضارع الذي يأتي قبلها سببًا للفعل المضارع الذي يأتي بعدها؛ لأنَّ الفعل المضارع مرفوع وأصل الفاء عاطفة فتكون السببية شرطًا للنصب.
٢. أن يسبق بأحد أساليب الطلب، وهي (الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض)، فمثال الأمر: (أأتنا فنكرمَك)، والاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴿٥٣﴾﴾ [الأعراف:٥٣]، والعرض نحو: (ألا تزورنا فنعطيك)[٢].

هذه الأساليب التي ذكرها ابن الحاجب في كافيته، لكن الجرجاني في شرحه ذكر أنَّ ابن الحاجب لم يذكر أسلوب التحضيض، والترجي، والدعاء، فمثال التحضيض، قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه:١٣٤]، والترجي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾﴾ [عبس:٣-٤]، والدعاء نحو: (اللهم أرزقني مالًا فأتصدق به)[٣].

ومما ينتصب به المضارع بـ(أن) مضمرة وهو (الواو) ولكن بشرطين:

١. أن يراد بها الجمعية وليست المقصود بالجمعية هي الجمعية من واو العطف، وإنَّما يقصد بها[٤]: ((نفي الاجتماع بين شيئين وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولا

---

[١] الجنى الداني: ٧٤-٧٥.
[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧١٥-٧١٦.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧١٦-٧١٧.
[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٢٣.

يسعني شيء ويعجز عنك)) [١]، وقد ذكر الجرجاني أنَّ لصرف المضارع من الرفع إلى النصب مع الواو فائدتان:

إحداهما: ((ليكون نصا على إرادة الاستقبال ليكون نصا على السببية.

وثانيتهما: ليعلم خروج الواو عن كونها عاطفة ويتعين اتحاد زماني الفعلين))[٢].

٢. أن تُسبق الواو بالأشياء التي ذُكرت مع الفاء وهي أساليب الطلب، فمثال الأمر نحو قولك: (أكرمْني وأكرمَك)، والنفي نحو: (ما زرتني وتكرمَني)[٣].

ثم يأتي إلى الحرف (أو) وتكون ناصبة للفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة إذا كانت بمعنى (إلى أنْ)[٤]، نحو: (لأزمنك أو تعطيني حقي) فنُصب الفعل المضارع بعدها لأنَّ معناها (إلى أنْ)، والتقدير: لأزمنك إلى أنْ تعطيني حقي[٥].

أما (أو) العاطفة فلا ينصب الفعل المضارع بعدها إلا إذا كان المعطوف عليه اسمًا نحو: (أعجبني ضربه ويقرأ)، أي: وأنْ يقرأ، أي وقراءته، فحكم (أو) العاطفة حكم (الواو) في أن ينصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا[٦].

جزم الفعل المضارع:

بعد أن ذكر نواصب الفعل المضارع، شرع في ذكر الأدوات التي تجزمه وهذه الأدوات هي: (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية وكلم المجازاة، وهي: إنْ، ومهما، وإذ ما، وحيثما، وأين ومتى، ومَن، وما، وأي وأنَّى)، وقد بدأ في شرحه بذكر (كلم المجازاة)، فقال: ((وأما كلم المجازاة

---

[١] الإيضاح العضدي: ٣١٤.

[٢] المباحث العربية: ٧٢٣/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: : ٧٢٣/٢-٧٢٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢٦/٢.

[٥] ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٥.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٧٢٧/٢.

فأصلها جميعا لفظة (إن) ولذلك انفردت بأشياء: منها جواز حذف الشرط والجزاء معا في الشعر نحو قوله[١]:

قَالَت بَنَات الْعم يَا سلمى وَإِن كَانَ فَقِيرا معدما قَالَت وَإِن

ومنها جواز حذف شرطها فقط، إن كان منفيا بـ(لا) مع ابقاء الجزاء في السعة نحو: (افعل ذلك وإلا اهنْك)، أي إن لا تفعل.

ومنها جواز أن يليها اسم مرفوع إذا كان بعد فعل ماضٍ غالبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ٦﴾[التوبة:٦]))[٢].

ومن الأدوات التي تجزم الفعل المضارع هي (مهما) نحو قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٣٢﴾[الأعراف:١٣٢] ، و(إذ ما) كقول الشاعر[٣]:

إذ ما دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

أما ما بقي من كلم المجازاة فقد قسمها الجرجاني على قسمين:

١. وهي (مَنْ، وما، وأنَّى) ولا يجوز اتصال (ما) بها، فمثال (مَن) قوله تعالى:

﴿وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا ٢٣﴾[الشورى:٢٣]، ومثال (ما) قوله تعالى:

﴿ مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ ٢﴾[فاطر:٢]، وأما (أنَّى) فقول الشاعر[٤]:

فأصبَحْتَ أنَّى تأتِها تَلْتَبِس بها كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رجلِك شاجِرُ

فهذه لا تتصل بها (ما)[٥]:

---

[١] البيت لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٦.

[٢] المباحث العربية: ٢/٧٣٠-٧٣١.

[٣] البيت للعباس بن مرداس السلمي، وهو من شواهد خزانة الأدب: ٩/٢٩.

[٤] البيت للبيد بين ربيعة، ينظر: ديوانه: ٥٦.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٢-٧٣٥.

٢. والقسم الثاني يجوز أن تتصل معه (ما) وتكون زائدة محضة، وليس كافة، وهذه الأدوات هي (أنْ، وأيّ، وأيَّان، وأين، ومتى) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١١٠﴾﴾[الإسراء:١١٠]، وقول الشاعر[١]:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

هذه التي تتصل بها (ما) ولا تؤثر في عمل هذه الأدوات، أي تبقى هذه الأدوات جازمة للفعل المضارع[٢].

بعد ذكره لـ(كلم المجازاة) شرع بشرح للأدوات الأربعة الأولى، وهي (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية)، فبدأ بـ(لم، ولما) وبيان الفرق بينهما، ((أما (لم) فإنَّها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي، ألا ترى أنَّك تقول: (لم يقم زيدٌ أمس) فلو كان المعنى كاللفظ لم يجد هذا كما لا يجوز يقوم زيد أمس))[٣]، أما الجرجاني فقد ذكر أنَّ (لم) لها ثلاثة تأثيرات ((قلب المضارع إلى معنى الماضي، ونفيه، وجزمه، وشذ ابطالها عن العمل، والفصل بينها وبين معموليها))[٤].

ومثال ابطالها عن العمل وهو شاذ قول الشاعر[٥]:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

ومثال الفصل بينها وبين معمولها، قول الشاعر[٦]:

فأضحتْ مَغانيها قِفارا بلادُها كأنْ لم سوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَل

---

[١] البيت لعنترة، وهو في ديوانه: ٢٣٤.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٦.

[٣] الإيضاح العضدي: ٣١٩.

[٤] المباحث العربية:٢/٧٣٧-٧٣٨.

[٥] البيت بلا نسبة، وهو من شواهد خزانة الأدب: ٣/٩.

[٦] البيت لذي الرمة، ينظر: ديوانه: ٥٩١.

وهو أيضًا شاذ.

ومثال حذف معمول (لم) قول الشاعر[١]:

احفَــظْ وديعتَــك التــي اســتُودِعْتَها يَــوْمَ الأعــازِبِ إن وصَــلْتَ وإن لَــمِ

وهو أيضا شاذ[٢].

وأما (لمَّا) فقد ذكر الجرجاني أنَّها مثل (لم) وأضيفت (ما) لها كما أضيفت إلى أدوات الشرط، وتختص (لمَّا) بأشياء:

١. أنَّها تفيد الاستغراق، أي أنَّ نفي الفعل بـ(لما) يمتد من وقته إلى وقت التكلم به، نحو: (ندم زيدٌ ولما ينفعْه الندمُ)[٣]، فـ(لمَّا أضرب) في المضارع تقابل (قد ضربت) في الماضي[٤].

٢. يجوز حذف فعلها نحو: (شارفت البلد ولمَّا)، أي ولمَّا أدخلها.

٣. لا يجوز دخول أدوات الشرط عليها، فلا يجوز: (إنْ لمَّا يضربْ، ومَن لمَّا يضربْ) ويجوز ذلك مع (لم) كقولك: إنْ لم يضربْ، ومن لم يضربْ[٥].

ومن الأدوات التي تجزم الفعل المضارع هو (لام الأمر)، وهي لام مكسورة وتكون إما للأمر، أو للدعاء، أو للطلب، فإذا كانت من رتبة أعلى إلى رتبة أدنى سميت بـ(لام الأمر)، وإذا كانت من رتبة أدنى إلى رتبة أعلى سميت بـ(الدعاء)، وإذا كانت متساوية في الرتبة سميت بـ(لام الطلب) ويتساوى فيها المذكر والمؤنث نحو: لِيضربْ زيدٌ ولِتضربْ هندٌ[٦].

---

[١] البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في ديوانه: ٢٠١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٨.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٣٩.

[٤] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١/١٤٩.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٩.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٤٠.

ومن الأدوات التي تجزم الفعل المضارع هي (لا) الناهية، وهي عكس (لام الأمر) فهي يطلب بها ترك فعل، نحو: (لا تضربْ زيًدا، ولا تدنُ من الأسد) أما لام الأمر فهي لاقتضاء وجود الفعل[١].

ثالثاً: **فعل الامر**.

قال الجرجاني في شرحه للمباحث العربية عن كيفية بناء فعل الأمر ((وذلك أن تأتي إلى المضارع فتحذف منه حروف المضارعة قولًا واحدًا، وتجعل آخره كالمجزوم، أعني تسكنه، وإن كان حرفًا صحيحًا ليس ثبوت الإعراب، تقول: من يطلبْ (أطلبْ)، ومن يضربْ (اضربْ)، ومن يعلمْ (اعلمْ) وإن حصل التقاء الساكنين بسبب سكون آخره حذفت الساكن الأول، تقول: من تقول (قلْ)، ومن تبيع (بعْ)، ومن تخاف (خَفْ))[٢].

هذا إذا كان الفعل صحيح الآخر، أما إذا كان الفعل معتل الآخر فقد ذكر الجرجاني في بنائه للأمر: ((وإن كان غير ذلك حذفته، تقول: (من تغزو اغزُ)، كما تقول: (لتغزُ)، و(من ترمي ارمِ)، نحو (لترمِ)، و(من تخشى اخشَ)، نحو (لتخشَ)، و(من يطلبان اطلبا)، نحو (لتطلبا)، و(من يطلبون اطلبوا)، نحو (لتطلبوا)، و(من تطلبين اطلبي)، نحو (لتطلبي)، فترى أواخرها كالمجزوم))[٣].

أما اذا كان الفعل ماضيه أربعة أحرف نحو: أكرمَ يُكرِم، وفي الأمر اكرِمْ، فالهمزة المحذوفة تعاد وتكون همزه قطع[٤].

واختُلف فيه هل هو معرب أم مبني؟

---

[١] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١٤٩/١، والمباحث العربية: ٧٤٣/٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٧٥٨/٢-٧٥٩.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٧٥٩/٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ذهب الكوفيون إلى أنَّه معرب مجزوم؛ لأنَّ الأصل فيه (إفعلْ لتفعلْ) لكنَّه لما كثُر استعماله للمخاطب وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب حذفوا اللام لاستثقالها في الكلام، وكذلك إذا أردت الأمر من الأفعال المعتلة، فتحذف لامها فتقول: في يغزو: ليغزُ، ويرمي: ليرمِ ويخشى: ليخشَ، فلو كان مبنيًا لا يجوز حذف لامه من الفعل[١]، أما مذهب البصريين فإنَّه مبني؛ لأنَّ الأصل في الأفعال عندهم أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وأُعرب ما أُعرب من الأفعال لمشابهته للأسماء ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء[٢].

وقال ابن عصفور في شرح الجمل: ((إنَّ الفعل أصله البناء، وإنَّما أُعرب منه ما أُشبه الاسم، وهذا لم يشبهه، فبقي على أصله من البناء، ومنها أنه لو كان معربًا لكان مجزومًا، ومجزوم دون جازم لا يُتصور، ولا يجوز أنْ يكون الجازم مضمرًا لضعفه))[٣].

والجرجاني لم يذكر أنّه معرب أم مبني، لكنّه ردّ على الكوفيين في أمر المخاطب بجعلهم إياه معرب بتقدير اللام قال: ((وليس بشيء))[٤]، فيتبين لنا أنَّ الجرجاني وافق البصريين في بناء فعل الأمر.

الفعل المتعدي والفعل اللازم:

ذكر الجرجاني أنَّ الفعل المتعدي هو: ((ما يتوقف فهم الفعل عليه وهو المسمى المفعول به))[٥]، أما غير المتعدي فقد عرفه بأنَّه: ((ما لا يتوقف عليه وهو ما عداه، فإن الظرفين مثلًا وإن كانا من لوازم الفعل لاستحالة وجود فعل من الأفعال بدون زمان أو مكان،

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٥): ٤١٤/٢، وشرح المفصل: ٦١/٧.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٥): ٤١٤/٢.

[٣] شرح جمل الزجاجي: ١٩١/٢.

[٤] المباحث العربية: ٧٥٩/٢.

[٥] المصدر نفسه: ٧٦٧/٢.

لكن لا يتوقف فهمه عليهما، فصار مميز المتعدي من غير المتعدي توقف فهمه على المتعلق ومميز غير المتعدي عنه عدم توقف فهمه عليه))[١].

والمتعدي على ثلاث أنواع[٢]:

١. إما يكون متعديًا إلى مفعول واحد نحو: ضربت زيدًا.

٢. أو يكون متعديًا إلى مفعولين نحو: كسوت زيدًا جبةً

٣. أو يكون متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا.

وقد ذكر الجرجاني أنَّ غير المتعدي يتعدى بأحد ثلاثة أشياء، وهي الهمزة أو تضعيف العين، أو حرف الجر، فالهمزة نحو: ذهب زيد أذهبته، وتضعيف العين نحو: فرح زيد فرَّحته، وحرف الجر نحو: ذهبتُ بزيدٍ، أي أذهبته[٣]، والهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجر، إذا اتصلت بالمتعدي إلى مفعول تصيُّره إلى متعدي إلى مفعولين نحو: أحفرته بئرًا، وبالمتعدي إلى المفعولين فتصيُّره إلى متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل[٤].

ظن واخواتها:

وهي (ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيت، ووجدت)، وألحق بهذه الافعال (حجوتُ) وهي بمعنى الرجحان، و(دريتُ، وتعلّمْ) ولا يستعملان إلا مع (أن) نحو: دريت أنَّك قائم، و(عدَّ، وجعل) وهما بمعنى (ظن)، و(ألفيت) بمعنى (وجدتُ)، وهذه الأفعال إن لم تكن أفعال قلب فإنَّها تتعدى إلى مفعول واحد، وإذا كانت أفعال قلب تعدت إلى مفعولين[٥].

وهذه الأفعال لها خواص لا يشاركها أحد من الأفعال وهي: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

---

[١] المباحث العربية: ٧٦٧/٢.

[٢] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤١.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٧٧٦/٢.

[٤] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤١.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٨٨٤/٢-٨٨٨.

أ. **الإعمال:**

يجب إعمالها إذا تقدمت على مفعوليها نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا.

ب. الإلغاء:

ويقصد بالإلغاء: ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك، وهو من خواص (ظن وأخواتها)، وإلغاء العمل إما لسبب لفظي وهو ضعف العامل بسبب توسطه أو تأخيره، نحو: (زيدٌ ظننتُ عالمًا)، أو معنوي، نحو: (زيدٌ عالمٌ ظننتُ)، فهنا يقوى عامل الرفع ويضعف عامل النصب[١].

ت. التعليق:

وقد اختصت أفعال القلوب من بين سائر الأفعال بالتعليق، وهو ابطال عملها لمانع من الموانع، وهي أسماء الاستفهام نحو: (علمتُ أين جلستَ)، و(علمتُ غلامَ من عندك)، أو مضافًا إليه نحو: (علمتُ أبو أيهم زيدٍ)، أو لام الابتداء نحو: (علمتُ لزيدٌ عندك)، أو(علمتُ ما زيدٌ قائمًا)، فهذه توجب التعليق مع أفعال القلوب[٢].

كان واخواتها:

وهي الأفعال الناقصة، وقد ذكر الجرجاني الفرق بين الفعل التام، والفعل الناقص، وذلك بقوله: ((الفعل التام يدل على نسبة مصدره إلى ذات ما في زمان من الأزمنة الثلاثة، والفعل الناقص: يدل على نسبة مصدره إلى نسبة أخرى، وهي نسبة الخبر إلى الاسم، فـ(كان زيدٌ غنيًا) يدل على نسبة الكون إلى نسبة الغنى إلى زيد في زمان ماض، فلذلك احتاج إلى المنسبينِ ويعمل فيهما لاقتضائه إياهما))[٣].

---

[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٩٤/١، والمباحث العربية: ٧٩١/٢.

[٢] ينظر: المقرب: ١٨٣، والمباحث العربية: ٧٩٣/٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٨٠٠/٢.

أما سبب تسميتها بـ(الأفعال الناقصة)، فقد ذكر الجرجاني ذلك بقوله: ((وسمي ناقصًا؛ لأنَّه لا يتم باسمه))[١]، أي أنَّه لا يتم في الجملة إلا بذكر اسمه وخبره، وهي لا تستغني عن الخبر.

إذن (كان وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية، بل اختصت بها، فلِمَ اختصت بالجملة الاسمية دون الفعلية؟ يجيب الجرجاني قائلًا: ((وإنَّما اختصت بالجملة الاسمية لاستغناء الفعلية عنها لدلالة فعلها على زمان معناها))[٢]، وأما عملها في الجملة الاسمية ((فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها))[٣].

أما الجرجاني فيقول: ((وإنما رُفع الجزء الأول لكونه عمدة، لكونه مسندًا إليه، والرفع موضع للعمل، ونصب الثاني لأنه مشبه بالمفعول به لمجيئه بعد المسند والمسند إليه))[٤]. فحد الجرجاني أكثر عمقًا من حد ابن هشام، فالجزء الأول عنده مرفوع لكونه عمدة والأصل في العمدة الرفع، ومسندًا إليه كالفاعل في الجملة الفعلية والرفع موضع العمل.

أفعال المقاربة:

وهي: (كاد، وأوشك، وكرب، وعسى، واخلولق، وحرى، وأنشأ، وطفق، وجعل، وعلق ، وأخذ) وغيرها[٥]، وسميت بالمقاربة؛ لأنَّها تكون للدنو والقرب، لكن هذه التسمية بعيدة عن (عسى) فقولك: (عسى الله أنْ يغفر للفاسق)، فهنا (عسى) لا تفيد القرب وإنَّما تفيد الرجاء[٦]،

---

[١] المباحث العربية: ٢/٨٠٠.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٨٠١.

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢٣١.

[٤] المباحث العربية: ٢/٨٠٣.

[٥] ينظر: أوضح المسالك: ١/٣٠١.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨١٧.

لكن الجرجاني يقول: ((المراد بالدنو القرب الزماني، وذلك غير معلوم لاحتمال أن تريد به القرب بالاستعداد والاستحقاق، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف:٥٦]، فإنه لم يرد به القرب الزماني بل الاستحقاقي، فالشيء المرجو على هذا التقدير قريب، إذ لوكان بعيدًا لم يتعلق به الرجاء، وقولك: (عسى أن يدخلني الله الجنة)، يريد به القرب الاستحقاقي لا الزماني))[١].

أي أنَّه لما جعل (عسى) من أفعال المقاربة فإنَّه لم يقصد بالدنو الزماني، وإنَّما الاستحقاقي، وقد فصل ابن هشام القول في هذه الأفعال، وقسمها على ثلاث أقسام، إذ يقول: ((وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ))[٢].

فعل التعجب:

عرف الجرجاني التعجب بأنَّه: ((انفعال النفس بسبب إدراكها ما خرج عن المألوف))[٣]، وله صيغتان هما: (ما أفعله، وأفعل به)، نحو: ما أكرم زيدًا، وأكرم بزيدٍ))[٤].

وقد ذكر الجرجاني كيفية بناء صيغة التعجب، بقوله: ((إن صيغة التعجب تبنى مما يبنى منه (أفعل التفضيل) وهو الفعل الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب وسببه أنهما من وادٍ واحد))[٥]، ولكن هناك فروقا معنوية بينهما، ذكرها الجرجاني في شرحه وهي:

---

[١] المباحث العربية: ٨١٨/٢.

[٢] أوضح المسالك: ٢٩٠/١.

[٣] المباحث العربية: ٨٢٩/٢.

[٤] المفصل في صنعة الإعراب:٣٦٧.

[٥] المباحث العربية: ٨٣١/٢.

١. إنَّ أفعل التفضيل إخبار وفعلا التعجب انشاء.
٢. إنَّ أفعل التفضيل لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير، ولذلك لا يستعمل إلَّا على أحد الوجوه الثلاثة المذكورة، والتعجب لا بالقياس إلى الغير.
٣. إنَّ أفعل التفضيل يبنى من المستقبل نحو: ((زيدٌ أضربُ منك غدًا) بخلاف التعجب؛ لأنَّه لا يكون إلا بانفعال النفس، والانفعال إنَّما يكون عن أمر موجود لا عما سيوجد))[١]، أما التعجب فهو انشاء، ولا يدل على الزمان، لذلك إذا أُريد التعجب في الماضي جيء بـ(كان) الزمانية نحو: ما كان أحسنَ زيدًا[٢].

ولا يجوز التقديم والتأخير في صيغة التعجب، فلا يجوز القول: (زيدًا ما أحسنَ)، ولا يقال: (ما زيدًا أحسن)، ولا (بزيدٍ أحسن)[٣]، وأضاف الزمخشري أنَّه لا يجوز الفصل، فلا يجوز القول: (أكرم اليوم بزيدٍ)، وقد أجاز الجرمي الفصل في التعجب وذلك نحو: (ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدقَ)[٤].

أفعال المدح والذم:

وهما فعلان (نِعْمَ) للمدح و(بئِس) للذم، يقول الجرجاني في شرحه: ((وأصلهما نَعِمَ وبَئِسَ بكسر العين فيهما))[٥]، فإذا أُريد المدح جيء بـ(نعم) فتقول: نعم الرجل زيدٌ، وإذا أُريد الذم جيء بـ(بئس) فتقول نحو: بئس الرجل زيدٌ[٦]، ((وهما فعلان ماضيان))[٧].

وقد ذكر الجرجاني في شرحه أنَّ فاعل (نعم، وبئس) يأتي على أربعة أوجه:

---

[١] المباحث العربية: ٨٣١/٢.
[٢] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٨٣٢/٢.
[٤] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٧.
[٥] المباحث العربية: ٨٣٩/٢.
[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٨٤٠/٢.
[٧] الأصول في النحو: ١١١/١.

١. قد يأتي الفاعل جنسًا معرفًا باللام، نحو: نِعم الرجلُ، بئس الفرسُ.

٢. وقد يأتي الفاعل مضمرًا مفردًا مذكرًا كناية عن أمر مبهم، ويميّز بنكرة منصوبة نحو: (نعم رجلًا زيدًا)، فالإضمار هنا لقصد الابهام.

٣. وقد يأتي فاعل (نعم، وبئس) هو (ما) نحو قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۚ ﴿٥٨﴾﴾ [النساء:٥٨]، وهذه (ما) إما أن تكون كافة مهيئة لهما لدخولهما على الجمل، أو تكون معرفة بمعنى الشيء.

٤. وقد يأتي فاعل (نعم، وبئس) اسم جنس مضافًا إلى المعرف باللام، نحو: (نعمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ) فـ(غلام) اسم جنس مضاف إلى المعرف باللام[١].

ثم يأتي إلى المخصوص بالمدح أو الذم، والذي يكون مرفوعًا، ويأتي إمّا مقدمًا على (نعم، وبئس) أو مؤخرًا عنهما، فإذا قدمته كان مرفوعًا بالابتداء، والجملة بعده خبره، نحو: (زيدٌ نعمَ الرجلُ)، أما إذا كان مؤخرا ففي إعرابه وجهان[٢]:

١. أنْ يعرب المخصوص مبتدأ والجملة التي قبله وهي جملة فعل المدح أو الذم وفاعله خبره المقدم عليه؛ لأنَّه تضمن معنى الانشاء.

٢. أنْ يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف، فيكون التقدير في جملة (نعمَ الرجلُ زيدٌ): نعمَ الرجلُ هو زيدٌ.

والمخصوص بالمدح أو الذم يجب أن يطابق الفاعل في الافراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو قولك: نعمَ الرجلُ زيدٌ، نِعمَ الرجلان الزيدان، نعمَ الرجال الزيدون، ونعمَتْ المرأة هند، ونعمَتْ المرأتان الهندان، ونعمَتْ النساء الهندات[٣].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٤١-٨٤٣.

[٢] ينظر: الملخص في قوانين العربية، لابن أبي الربيع: ٤٤٧، والمباحث العربية: ٢/٨٤٥.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٤٥.

وقد يجوز حذف المخصوص بالمدح أو الذم عند وجود قرينة تدل عليه كقوله تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ٣٠﴾ [ص:٣٠]، والتقدير: نعم العبد أيوب[١].

ومن الأفعال التي تأتي للمدح أو الذم هي (حبذا، ولا حبذا)، فـ(حبذا) للمدح، و(لا حبذا) للذم، وهو مكون من (حبَّ) و(ذا) فاعله، ولا يثنى ولا يجمع، ولا يذكر ولا يؤنث، وإنَّما يلازم حالة واحدة نحو: حبذا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هندٌ، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، وإعراب المخصوص بعده كإعراب مخصوص (نعم، وبئس)، وقد يأتي بعد المخصوص اسم منصوب أو قبله، فإذا كان هذا الاسم جامدًا يُعرب تمييزًا، وأما إذا كان مشتقًا فيعرب إما تمييز، وإما حال، فيجوز فيه الوجهان نحو: حبذا زيدٌ رجلًا[٢].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٤٥.

[٢] ينظر: الملخص في قوانين العربية: ١/٤٤٩، والمباحث العربية: ٢/٨٤٦-٨٤٧.

المبحث الرابع

منهجه في الحروف

توطئة:

عرَّف سيبويه الحرف بأنَّه ((ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها))[١].

فالحرف يكون دالًا على معنى في غيره فلا يقع إلا مع اسم أو فعل، فوقوعه مع الاسم نحو: (صيرَ إلى زيدٍ)، ووقوعه مع الفعل نحو: (قد قام عمرٌو)، فالحرف لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه[٢].

فكما للاسم علامات وللفعل علامات، فالحرف علامته ألَّا يقبل شيئا من علامة الاسم والفعل، فلا علامة له وجودية، ويقسم على ثلاثة أقسام، قسم يختص بالأسماء فيعمل فيها نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ٢٢﴾[الذاريات:٢٢]، وقسم يختص بالأفعال فيعمل فيها نحو قوله تعالى:﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾[الإخلاص:٣]، وقسم منها لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا فيها نحو: (هل جاء زيدٌ؟)، و(هل زيدٌ أخوك؟) فالحرف المختص يعمل فيما اختص به، أما غير المختص فلا يعمل شيئًا[٣].

---

[١] الكتاب: ١٢/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٨٤٩/٢.

[٣] ينظر: أوضح المسالك: ٢٦/١-٢٧، وهمع الهوامع: ٣٩/١.

أولاً: **حروف الجر**.

ذكر الجرجاني سبب ذكر ابن الحاجب لحروف الجر وتقدمها على غيرها من الحروف بقوله: ((إنما قدم حروف الجر على باقي الحروف لشدة حاجة الفعل إليها وكثر دورانها في كلام العرب))[١]، ثم يستأنف قائلا: ((فإن حروف الجر إنما وضعت لتوصل معاني الأفعال التي عجزت الأفعال عن إيصالها بأنفسها إلى الأسماء، سواء كانت تلك المعاني يعبر عنها بألفاظ الأفعال نحو: مررتُ بزيدٍ، وصرتُ إلى عمرٍو، أو بألفاظ الأسماء نحو: أنا مارٌّ بزيدٍ وصائرٌ إليه، أو بالواقع موقع الأفعال من الظرف نحو: زيدٌ عند الأمير لإكرامه، أو الجار والمجرور نحو: عمرٌو في داره لعطائه، فإنهما لقيامهما مقام الفعل عملًا في الجار والمجرور، أو حرف النداء نحو: يا لزيدٍ))[٢].

ثم ذكر سبب تسميتها بحروف الجر بقوله: ((وهذه الحروف تسمى بحروف الجر؛ إما لعملها الجر كقولهم: حروف الجزم وحروف النصب، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وتسمى أيضًا بحروف التعدية، وبحروف الإضافة كذلك أيضًا، وأما حروف الخفض فاصطلاح الكوفيين))[٣].

إنَّ مصطلح حروف الخفض ذكر الجرجاني أنَّ الكوفيين هم الذين استعملوه لكن هناك من نحويي البصرة من استعمل هذا المصطلح، فقد استعمله المبرد وهو من علماء البصرة المتقدمين[٤]، وكذلك استعمله ابن الوراق (ت: ٣١٨هـ)[٥]، وهو بصري أيضًا، وغيرهم من النحاة من استخدم هذا المصطلح، وحروف الجر هي (من، إلى، حتى، في ، الباء، اللام، رُبَّ،

---

[١] المباحث العربية: ٢/٨٥٠.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٨٥١.

[٤] ينظر: المقتضب: ٣/٥٦.

[٥] ينظر: علل النحو: ٢٠٦.

واو القسم، تاء القسم، عن، على، الكاف، مذ ومنذ، حاشا عدا، خلى)[١]، وهذا هو المشهور من الحروف، وزاد سيبويه (لولا) وجعلها من حروف الجر، نحو: (لولاي ولولاك) إذا دخلت على المضمر[٢]، وزاد الأخفش (بَلَه) وتأتي بمعنى (من)[٣]، وتأتي (لعل) حرف جر في لغة عقيل وإليه ذهب الفراء وغيره[٤]، وأنشدوا قول الشاعر[٥]:

لَعَـــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـــي عَلَيْهـــا جِهـــاراً مـــن زُهَيْـــرٍ أَوْ أَسِـــيدِ

الشاهد فيه: جاءت (لعل) حرف جر في لغة عقيل، إذ جرَّت الاسم الذي جاء بعدها، وهو لفظ الجلالة.

وتأتي (متى) حرف جر في لغة هذيل ومنه قولهم: (أخرجه متى كمّهِ)، أي من كمّهِ[٦]، ومنه قول الشاعر[٧]:

شـــربنَ بمـــاءِ البحـــرِ ثـــمَّ تَرَفَّعـــتْ مَتَـــى لُجَـــجٍ خُضْـــرٍ لَهُـــنَّ نئـــيجُ

الشاهد فيه: جاءت (متى) حرف جر في لغة هذيل، إذ جرَّت الاسم الذي جاء بعدها وهو (لجج).

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٥٢/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢، والمباحث العربية: ٨٥٢/٢.

[٣] ينظر: كتاب الشعر: ٢٥، والمباحث العربية: ٨٥٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥٤/٣، والجنى الداني: ٤٢٦.

[٤] ينظر: وشرح التسهيل: ١٤٨/٢، والمباحث العربية: ٨٥٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٥١/٤، وشفاء العليل: ٦٧٩/٢.

[٥] البيت لخالد بن جعفر، وهو في الأغاني: ١٢/١٠، وخزانة الأدب: ٣٧٠/٤.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٨٥٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٥١/٤، والجنى الداني: ٥٠٥.

[٧] البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين: ٥٢/١.

معاني حروف الجر:

١. **(من)**:

ذكر الجرجاني أنَّ (من) تأتي لأربعة معانٍ:

أ. **لابتداء الغاية**، وتستعمل فقط للمكان عند البصريين، فهي وضعت لابتداء الغاية في المكان نحو قولك: (سرتُ من الكوفةَ، وما سرتُ من بغدادَ)، أي ابتدأت المسير من هذا المكان، فلا يجوز استعمالها في الزمان، فلفظ الغاية عندهم للمكان وليس للزمان.

وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان والمكان، فمن استعمالها في الزمان قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ﴾ [التوبة:١٠٨]، وقول الشاعر[١]:

لِمَـــنِ الـــدِّيَارُ بِقُنَّـــةِ الحَجْـــرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِـــجَجٍ وَمِـنْ دَهْـرِ

الشاهد فيه: جاءت (من) بمعنى انتهاء الغاية للزمان وذلك بقوله: (من حججٍ، ومن دهرِ)، وهذا على رأي الكوفيين.

فالجرجاني ذكر الخلاف ورجح رأي البصريين في أنَّها تأتي للمكان دون الزمان[٢].

ب. **التبيين**: من المعاني التي ذكرها الجرجاني لـ(من) التبيين، أي ((مبينة))[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، وعلامته كما ذكر الجرجاني إذا أقمت لفظة (هو) مقامها يستقيم المعنى، وأن يتقدم اسم مبهم ظاهر يحتاج إلى التبيين نحو قولنا: (عزَّ من قائلٍ) أي عزَّ هو[٤].

ج. **التبعيض**: ذكر الجرجاني أيضًا أنَّ (من) تأتي للتبعيض وعلامته كما ذكر

---

[١] البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه: ٣١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٥٤.

[٣] المفصل: ٣٧٩.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٥٦.

الجرجاني تكون بمعنى (بعض) كقولك: (أخذتُ من الدراهم) أي بعض الدراهم[١].

د. **زائدة:** قال الجرجاني: ((إنما تزاد عند سيبويه وصحبه في غير موجب))[٢]، يقول سيبويه: ((وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا))[٣]، أي كما ذكر الجرجاني لا تزاد إلا في الكلام المنفي، نحو: (ما جاني من رجلٍ)، أو في النهي، نحو: (لا تجالس من فاسقٍ)، أو الاستفهام، نحو: (هل رأيتَ من خيرٍ)، وفي قوله: (ما جاءني من رجلٍ)، هي للنكرات دون المعارف، فلا يجوز القول: (ما جاءني من عبد الله)، أو تكون لنفي الجنس، فهي نفت جميع جنس الرجال من المجيء[٤].

وذكر الجرجاني أنَّ الكوفيين أجازوا زيادتها في الكلام الموجب، وفي دخولها على النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح:٤]، والأخفش[٥]، أجاز زيادتها في الموجب وفي المعارف والنكرات، أي أنَّه لم يشترط لزيادتها شيئًا، وأيضًا ذكر الآية الكريمة التي ذكرها الكوفيون، لكن الجرجاني عنده أنَّ (من) هنا تكون للتبعيض، أي يغفر لكم بعض ذنوبكم[٦].

٢. إلى:

ذكر الجرجاني من معاني (من) ابتداء الغاية أي بداية الطرف الأول، وكل طرف أول وضعت له (من) لابد له من انتهاء الغاية، فوضع للطرف الأخير (إلى) أي أنَّ ابتداء الغاية

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٥٧/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٨٥٨/٢.

[٣] الكتاب: ٢٢٥/٤.

[٤] ينظر: الكتاب: ٢٢٥/٤، والمقتضب: ١٣٧/٤، وعلل النحو: ٢٠٨، واللباب: ٣٥٥/١، والمباحث العربية: ٨٥٨/٢.

[٥] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٠١/١.

[٦] ينظر: اللباب: ٣٥٥/١، وشرح المفصل: ١٣/٨، والمباحث العربية: ٨٥٨/٢.

لابد له من انتهاء الغاية، وإن لم يذكر أحدهما مع الآخر[١]، وتأتي لانتهاء الغاية زمانًا نحو قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ ﴿١٨٧﴾﴾[البقرة:١٨٧]، أو مكانًا نحو: (اشتريت المكان إلى الشجرة)، أي الموضع الذي انتهى إليه المكان المشترى[٢].

ومن معانيها التي ذكرها الجرجاني أنَّها تأتي بمعنى (مع) أي المصاحبة لكن قليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ ﴿٢﴾﴾[النساء:٢]، أي مع أموالكم، ومنه قولهم: ((التمرةُ إلى التمرةِ تمرٌ، والذودُ إلى الذودِ إبلٌ))[٣]، أي مع التمرةِ، ومع الذودِ[٤].

٣. حتى:

ذكر الجرجاني أنَّ (حتى) تأتي حرف جر ولها معنيان:

أ. معنى (كي) وفي هذه الحالة لا تجر إلا الفعل المضارع ولكن على تقدير (أن) المصدرية الناصبة، نحو: (أسلمتُ حتى أدخل الجنةَ)، أي كي أدخلها[٥].

ب. وتأتي بمعنى (إلى) وتجر الاسم الصريح نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر:٥]، و(أكلت السمكة حتى رأسِها)، وتجر الفعل المضارع المقدر بـ(أن) نحو: (سرتُ حتى تغيبَ الشمسَ)، أي إلى أن تغيب الشمس[٦].

٤. في:

يقول الجرجاني: ((معنى في الظرفية إما حقيقة أو مجازًا))[٧]، وهي الأصل عند

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٦٢/٢.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٨٠، والمباحث العربية: ٨٦٢/٢.

[٣] الأمثال: ١٩٠.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٨٦٢/٢، وشرح الجمل: ٥١٧/١.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٨٦٥/٢.

[٦] ينظر: المقتضب: ٣٧/٢-٣٨، والمفصل: ٣٨٠، وشرح الجمل: ٥١٦/١، والمباحث العربية: ٨٦٥/٢.

[٧] المباحث العربية: ٨٦٩/٢.

البصريين الظرفية ولا يثبتون غيرها، فالظرفية الحقيقية نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴿٢٠٣﴾﴾ [البقرة:٢٠٣]، والظرفية المجازية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة:١٧٩]، وذكر الجرجاني أنَّهم قالوا: ((إنما تأتي بمعنى (على) أي للاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴿٧١﴾﴾ [طه:٧١]، وتأتي بمعنى (الباء) نحو قول الشاعر[١]:

وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأبَاهِرِ وَالكُلَى

الشاهد فيه: جاءت (في) في قوله (في طعن الأباهر) بمعنى (الباء).

وتأتي بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴿٩﴾﴾[إبراهيم:٩]، وتأتي بمعنى (مع) نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾﴾ [الفجر:٢٩]، أي مع عبادي[٢]، والجرجاني يقول كلها للظرفية المجازية[٣].

٥. **الباء:**

ذكر الجرجاني أنَّ للباء عدة معان وهي:

أ. الإلصاق نحو قولك: (بفلان داء)، أي التصق الداء به.

ب. الاستعانة نحو: (كتبتُ بالقلم).

ت. المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ ﴿٦١﴾﴾ [المائدة:٦١]، ونحو: اشتريته به وهذا بذاك.

ث. التعدية، أي إيصال الفعل الازم إلى المفعول به بوساطة الباء نحو: (ذهبتُ بزيدٍ).

ج. الظرفية، نحو قولك: أقمتُ بمكة.

---

[١] البيت لزيد الخيل، ينظر: ديوانه: ٢٧.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٨١، والمباحث العربية: ٢/٨٧٠، والجنى الداني: ٢٥٠-٢٥٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٧٠.

ح. الزيادة، وتأتي في خبر (ليس، وما) نحو قولك: (ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقاعدٍ)، وتأتي زائدة في المبتدأ نحو: (بحسبك زيدٌ)، وفي الخبر نحو: (ألقى بيده)، وفي خبر (لكنَّ) نحو قول الشاعر[١]:

ولكــنَّ أجــرا لَــو فعلــتِ بهــينّ وهَلْ يُنْكَر المعروفُ فِي النَّاس والأَجْرُ

الشاهد فيه: جاء حرف الباء زائدًا مع (لكنَّ)[٢].

٦. **اللام:** ذكر الجرجاني أنَّ للام خمسة معان وهي:

أ. الاختصاص نحو: (المالُ لزيدٍ).

ب. التعليل نحو: (جئتُ للسمنِ).

ت. الزيادة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴿٧٢﴾﴾ [النمل:٧٢].

ث. بمعنى (عن) مع القول نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ ﴿١١﴾﴾ [الأحقاف:١١].

ج. أن تكون بمعنى (الواو) في القسم للتعجب، نحو: (الله لا يؤخر الأجل)، ولا يقال إلا في الأمر العظيم[٣].

وهذه المعاني التي ذكرها ابن الحاجب وشرحها الجرجاني، لكنَّه قال إنَّه قد زاد معان أخرى لهذه المعاني وهي:

أ. لام العاقبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا ﴿٨﴾﴾ [القصص:٨].

ب. لام الاستغاثة نحو: (يا الله).

ت. أن تكون بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾﴾ [الزلزلة:٥].

---

[١] البيت بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب: ٥٢٩/٩.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٨٧١/٢-٨٧٤.

[٣] ينظر: المفصل: ٣٨١، والمباحث العربية: ٨٧٥/٢-٨٧٦، والجنى الداني: ٩٦-٩٧.

ث. بمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣﴾[الصافات:١٠٣]، أي على الجبين.

ج. تأتي بمعنى (بعد) نحو: (كتبتُ لثلاثٍ خَلَونَ)، أي بعدها[١].

يقول الجرجاني: ((واعلم أن لام الجر تكسر مع المظهر))[٢]، لام الجر تكسر مع المظهر وذلك للفرق بينها وبين لام الابتداء، ولام الجواب، وهذا باتفاق لغات عرب أما مع المضمر فالعرب تفتحها إلا خزاعة تكسرها، فلام الجر عندهم (لِنا، ولِكم، ولِها)[٣]، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: ((وكل العرب يفتحون لام الجر الداخلة على مضمر إلا خُزاعة فإنها تكسرها مع المضمر كما تكسره مع غيره في اللغات كلها))[٤].

٧. **رُبَّ:**

ذكر الجرجاني أنَّهم اختلفوا في (رُبَّ) فالكوفيون ووافقهم الأخفش أنَّهم عدوها اسم؛ لأنَّها تقع مبتدأ، أما البصريون فعدوها حرف جر للتعليل؛ لأنَّها لا تجر بحرف الجر، فلا يقال: (برُبَّ رجلٍ)[٥]، ولا تجر إلا النكرة الموصوفة نحو قولك: (رُبَّ عبدٍ ملكتُ) أي رُبَّ عبدٍ مملوكٍ لي حققت)، قاله ابن السراج[٦]، والفارسي[٧]، وقيل لا يجب[٨].

فعند المبرد[٩]، فقط يكون نكرة، أي غير موصوفة، ففي قولك: (رُبَّ عبدٍ ملكتُ) النكرة

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٧٦-٨٧٨.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٨٧٨.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٧٨، والتذييل والتكميل: ١١/١٨٤.

[٤] شرح التسهيل: ٣/١٤٩.

[٥] ينظر: الإنصاف، مسألة (٥٧): ١/٣٢٠-٣٢١، والمباحث العربية: ٢/٨٧٨-٨٧٩، والتذييل والتكميل: ١/٢٧٨-٢٧٩.

[٦] ينظر: الأصول في النحو: ١/٤١٧، والمباحث العربية: ٢/٨٨١.

[٧] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٥١، والمباحث العربية: ٢/٨٨١.

[٨] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٨٠-٨٨١.

[٩] ينظر: المقتضب: ٤/١٣٩.

لا وصف لها، والفعل المذكور جواب (رُبَّ).

ثم ذكر الجرجاني أنَّ فعلها لا يكون إلا ماضيًا؛ لأنَّ الكلام يساق لمدح أو ذنب، فلا يصح فيه إلا الماضي، وفعلها العامل يكون محذوفًا غالبًا، وقد لا يحذف نحو: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيته)[١].

٨. حروف القسم: الواو، والتاء، والباء:

وهي حروف جر ذكر الجرجاني الفرق بينها، فواو القسم لا تستعمل مع فعل القسم ولا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: (والله أخبرني)، ولا تستعمل مع الضمير نحو: (وكَ أفعلنَّ)، ومثلها التاء في الخصائص لكنَّه ذكر أنَّها تختص باسم الله، فيقال: (تالله)، وحكى الأخفش[٢]، (تربِّ الكعبة، وتربِّي)، ثم ذكر الجرجاني أنَّه شاذ.

أما (الباء) فلأنها تفيد الالصاق فهي أعم من الواو والتاء، فتأتي مع فعل القسم نحو: (أقسمت بالله)، وفي السؤال نحو: قول الشاعر[٣]:

بـــالله ربـــي إنْ دخلـــتَ فقـــلْ لَـــهُ إنَّ ابـــنَ هرمـــــة واقفًـــا بالبـــابِ

وتأتي أيضا مع الضمير نحو: (بهِ لأفعلنَّ)[٤].

٩. عن وعلى:

يذكر الجرجاني أنَّ (عن) وضعت للمجاوزة والمقصود بالمجاوزة بعد المجرور عن غيره بواسطة العامل نحو: (أطعمتُ عن الجوع)، أو تخرج للمجاز نحو قولهم: (رويتُ العلمَ عن فلان)؛ لأنَّ العلم لا يتجاوز منه إليه، وإنَّما يحصل في نفس الراوي علمٌ مثل علم المروي عنه، ومنه (جلستُ عن يمينه)، أي تباعدتُ، وقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣]، أي

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٨١/٢.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٨٣، والمباحث العربية: ٨٩٠/٢.

[٣] البيت لإبراهيم بن هرمة، ينظر: ديوانه:٦٧.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٨٨٩/٢-٨٩٠، والجنى الداني: ١٥٤.

يعدلون، وقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق:١٩]، أي متجاوز عن طبق آخر في المقدار، وذكر أنَّ (عن) تأتي للمجاوزة مطلقا[١]، وإن قال بعضهم إنَّها تأتي لمعانٍ أخرى كالبدلية، والاستعلاء، والاستعانة، والتعليل وغيرها من المعاني[٢].

أما (على) فذكر الجرجاني أنَّها تأتي للاستعلاء، ويكون إما حقيقة أو مجازًا، فمن استعمالها حقيقة (زيدٌ على السطح)، والمجاز نحو: (عليه دَين)، فأُسند الاستعلاء إلى الدَّين مجازًا.

وذكر أنَّ (على، وعن) قد يكونان اسمين وذلك إذا دخلت عليهما (من) وهو حرف جر ومن خاصيته الدخول على الأسماء، ومنه قول الشاعر[٣]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

الشاهد فيه: جاءت (على) اسما؛ لأنَّه دخل عليها حرف الجر (من)[٤]، ولا يكون إلا ظرفًا نحو: جئتُ من فوقه[٥].

١٠. مذ، ومنذ:

ذكر الجرجاني أنَّ (مذ، ومنذ) إذا جُرَّ بهما كانا حرفي جر ويختصان للزمان، فإذا كان الزمان ماضيًا كانتا بمعنى (من) نحو: (ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ)، أي من يوم الجمعة، وإن كان الزمان يدل على الحاضر فهما بمعنى (في) نحو: (ما رأيته منذ الليلةَ)، أي في الليلة[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٩٥-٨٩٦.

[٢] ينظر: معاني الحروف: ٨٦، والمباحث العربية: ٢/٨٩٧، والجنى الداني: ٢٤٢-٢٤٧.

[٣] البيت لمزاحم العقيلي، ينظر: الكتاب: ٤/٢٣١، وخزانة الأدب: ١٠/١٤٧.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٩٨.

[٥] ينظر: الكتاب: ٤/٢٣١، والمقتضب: ٣/٥٣.

[٦] ينظر: معاني الحروف: ١١٨-١١٩، والمباحث العربية: ٢/٩٠٤، والجنى الداني: ٣٠٤، و٥٠٠.

١١. **(حاشا، وعدا، وخلا)**، تأتي أيضًا للجر فذكر أنَّه ذكرهم في باب الاستثناء، وفي باب الاستثناء ذكر أنَّ اللغة المشهورة لهم أنَّها أفعال متعدية، والمستثنى مفعول به، واللغة القليلة هي الجر، وهو مذهب الأخفش[١]، ولم يذكر لهم أمثلة عن الجر، لكن ما ورد عن العرب أنَّ (حاشا، وعدا، وخلا)، إذا نصبت الاسم بعدها في الاستثناء فهي أفعال، وإذا جُر الاسم بعدها فهي حروف[٢].

ثانياً: (**إنَّ وأخواتها**).

وهي حروف مشبهة بالفعل يقول الجرجاني: ((وسميت بالمشبهة بالفعل لشبهها به لفظا ومعنى، فشبه الفعل من حيث اللفظ أن صيغتها كصيغة الماضي الثلاثي، أو الأمر المخاطب، أما المعنى فهي تعمل عمل الفعل في أنها تحدث معاني في الإسناد كما أن الفعل يحدث معاني في الإسناد))[٣]، وهذه الحروف هي (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعل)، وتلحق (ما) بهذه الحروف وقسمها على قسمين:

١. كافة للحروف المشبهة، وتدخل على الأفعال أيضا نحو: (إنما قام زيدٌ).

٢. وزائدة غير كافة يقول: ((وإلغائها وكفها أفصح إلا مع (ليت) فقد سمع الإعمال معها ويجوز الإهمال ولا خلاف في ذلك، ومما ورد الإعمال والإهمال قول الشاعر[٤]:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا إلى حَمَامَتِينَا وَنِصفه فَقَدِ

الشاهد فيه: روى بنصب الحمام على الإعمال وبرفعه على الإهمال فيجوز الوجهان))[٥].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢، والمقتضب: ٣٩٢/٤، والمباحث العربية: ٩٠٥/٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٩٠٤/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٩٠٦/٢.

[٤] البيت للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه: ١٦.

[٥] المباحث العربية: ٩٠٦/٢-٩٠٧.

أما مع (إنَّما، وأنَّما) فقد انفرد الأخفش بروايته[١]، والحقيقة لم ينفرد الأخفش فقط كما ذكر الجرجاني، وإنَّما حكاه الكسائي أيضًا، فقد روي عن الأخفش أنَّه سمع عن العرب قولهم: (إنَّما زيدًا قائمٌ)، وأيضًا روي عن الكسائي الإعمال في (إنَّما، وأنَّما)[٢].

أما إذا اتصلت (ما) مع (لعل، وكأنَّ) فلا خلاف فيهما من جعلها كافة لهما[٣]، وتخفف (إنَّ) ويجوز فيها الإعمال والإلغاء نحو: (إنْ زيدًا لقائمٌ، وإنْ زيدٌ لقائمٌ)، يقول الجرجاني: ((لزوم اللام فلتفرق بين (إنْ) المخففة وبين (إنْ) النافية في نحو: (إنْ زيدٌ قائمٌ) لأنه لولا اللام لم يُدر أن المراد تأكيد القيام أم نفي القيام))[٤].

فالإعمال فيها على الأصل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾[هود:١١١]، فعملت هنا لأنَّهم أنزلوها منزلة الفعل حين يحذف منه حرف كما في (لم يك)، أما الإلغاء فلضعفها بالتخفيف، فيقول الجرجاني يجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ، أي الأفعال الناسخة، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف:٣]، وقوله: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾[الشعراء:١٨٦]، وقوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾[الأعراف:١٠٢]، هذا على قول البصريين، وأجاز الكوفيون العموم، أي دخولها في غير أفعال المبتدأ متمسكين بالبيت الذي ورد[٥]:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ المُتَعَمِّدِ

---

[١] ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٧٥/١، وارتشاف الضرب: ١٢٨٦/٣، والجنى الداني: ٣٩٥.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٩٠٦/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٩٠٨/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٩٢١/٢.

[٥] البيت لعاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام، ينظر: الأغاني:٤٢/١٨، والمقاصد النحوية: ٧٥٣/٢.

الشاهد فيه: دخول (إنْ) المخففة في قوله: (إنْ فعلت) على فعل غير الأفعال التي تدخل على المبتدأ وهو هذا على رأي الكوفيين[١]، فالجرجاني ذكر الخلاف لكنَّه لم يرجح قولًا على آخر[٢].

- **كأنَّ:**

تفيد التشبيه، وذكر الجرجاني أنَّها مركبة من (إنَّ) ولحقتها كاف التشبيه، وقال إنَّ هذا مذهب الخليل، فقولك: (كأنَّ زيدًا الأسدُ)، وأصله (إنَّ زيدًا كالأسدِ) فقدمت الكاف وركبت مع (إنَّ) وأُبدلت الكسرة بالفتحة[٣]، وهذا عليه جمهور البصريين والفراء[٤].

وذكر أنَّها تخفف والأفصح إلغاء عملها، وتقع بعدها جملة اسمية وتقدير اسمها بضمير الشأن نحو قول الشاعر[٥]:

عَبَـأْتُ لــه رمحًـا طـويلًا وَأَلَّــةً كأنْ قَبَسٌ يُعْلَى بها حين تُشْرَعُ

الشاهد فيه: جاءت (كأن) مخففة واسمها ضمير الشأن مقدر وخبرها جملة اسمية، وقد يكون خبرها جمله فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ ﴿٢٤﴾﴾[يونس:٢٤]، وروي الإعمال والإهمال في قول الشاعر[٦]:

وَيَوْمًــا تُوافِينَــا بِوَجْــهٍ مقسَّــم كَأَنْ ظبْيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السلمِ

الشاهد فيه: روي برفع (ظبية) بإهمال (كأنَّ) وجعلها مبتدأ، و(تعطو) خبرها، أو تكون (ظبية) خبر و(تعطو) صفة، ويقدر الاسم، أي كأنَّها ظبية، وبالنصب على إعمال (كأنَّ)

---

[١] ينظر: الكتاب: ١٤٠/٢، والمفصل: ٣٩٥، وشرح الجمل:٤٣٩/١، والمباحث العربية: ٩٢١/٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٩٢١/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٩٢٥/٢.

[٤] ينظر: التذييل والتكميل: ١٢/٥.

[٥] البيت لمجمع بن الهلال، ينظر: خزانة الأدب: ٤٠١/١٠.

[٦] البيت لابن صريم اليشكري، ينظر: الكتاب: ١٣٤/٢، وخزانة الأدب: ٤١١/١٠.

وبالجر على جعل (إنْ) زائدة أي كظبيةٍ[١].

- **لكنَّ:**

تفيد الاستدراك، والاستدراك كما عرَّفه الجرجاني بأنَّه ((رفع توهم يحصل في الكلام السابق رفعًا تشبيها بالاستثناء، ولذلك قُدر الاستثناء المنقطع بـ(لكنَّ) إذا قلت: (جاءني زيدٌ) فكأنَّه توهم أن عمرًا أيضًا جاء معه لما بينهما من الصحبة، فرفعت الوهم وقلت: لكنَّ عمرًا لم يجيء))[٢].

وهي عنده مركبة من (لكن) المخففة و(إنَّ) المكسورة الهمزة، وذكر الجرجاني أنَّ الكوفيين جعلوا (لكنَّ) مركبة من (لا، وكإنَّ) مكسورة الهمزة، وجعلوا الكاف زائدة[٣]، وردَّ قولهم بقوله: ((إن النفي لا معنى له في الاستدراك؛ لأنه إن جعل متعلقًا بما بعدها أو بما قبلها لزم تكرار حرف النفي في النسبة إلى منفيٍّ واحد وهو ممتنع))[٤].

ثم قال: ((ولا تقع إلا بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنًى))[٥]، فيجب أن يسبقها نفي سواء كان نفي لفظي نحو: (جاء زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يجيء)، أو نفي معنوي نحو: قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قعد)، أي لكنَّ عمرًا لم يقم[٦].

وتخفف (لكن) فيلغى عملها ولم يسمع إعمالها، وأجازه الأخفش، ويونس، وحكي عن يونس أنَّه حكاه عن العرب، وردَّ بأنَّه غير مسموع عن العرب وكأنَّهما قاساه على (أنَّ)[٧].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٢٨-٩٢٩، والتذييل والتكميل: ٥/١٧٢-١٧٣.

[٢] المباحث العربية: ٢/٩٢٩-٩٣٠.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٣٠.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣٠، والجنى الداني: ٦١٦.

[٧] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣١، والتذييل والتكميل: ٥/١٤٦، والجنى الداني: ٥٨٦.

- **ليت ولعل:**

يقول الجرجاني: (ليت) للتمني، و(لعل) للترجي، والفرق بين التمني والترجي أنَّ التمني يستعمل في الممتنع والممكن، ولكن الترجي يستعمل في الممكن[١]، وأجاز الفراء نصب الجزأين بـ(ليت) نحو قولك: ليت زيدًا عالمًا، على تأويل: تمنيت، ومستشهدا بقول الشاعر[٢]:

يَا لَيْـتَ أَيَّـامَ الصّـبَا رَوَاجِـعا

الشاهد فيه: استشهد به الفراء لأنَّ (ليت) نصبت المبتدأ والخبر، والكسائي جعلها على تقدير (كان)؛ لأنَّ (كان) كثيرًا ما ترد مع (ليت) كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ٤٠﴾ [النبأ:٤٠]،وتقدير (ليت زيدًا قائمًا)، أي: ليت زيدًا كان قائمًا، والبصريون قدروا خبر ليس محذوفًا في قوله: (يا ليت أيام الصبا رواجعا)، و(رواجعا) حال وتقدير الكلام عندهم: ليت أيام الصبا لنا رواجع[٣].

وأما (لعل) فقال شذَّ الجر بها، وهو لغة عقيل كقول الشاعر[٤]:

لِعَـــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـــي عَلَيْهـــا جِهاراً من زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

الشاهد فيه: جاءت (لعل) حرف جر شاذ لأنَّ الأصل فيه حرف مشبه بالفعل[٥].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣١-٩٣٢.

[٢] البيت للعجاج، ينظر: الكتاب: ٢/١٤٢، وخزانة الأدب: ١٠/٢٣٤.

[٣] ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٤٨-٢٥٨، واللمحة لابن الصائغ: ٢/٥٤١، ورصف المباني: ٢٦٦، والمباحث العربية: ٢/٩٣٣.

[٤] سبق تخريجه.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣٥.

ثالثاً: **حروف العطف**.

ذكر الجرجاني أنَّ حروف العطف عشرة وهي (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، إمّا، أم، لا، بل، لكن)، ثم قال: ((وأسقط أبو علي وعبد القاهر (إمّا) منها وحجتهم أنها تتكرر وتدخل الواو على الثانية))[١].

ويقول أبو علي: ((وليست (إمّا) بحرف عطف لأنَّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، فنجدها عارية من هذين القسمين وتقول: (وإمّا عمرًا) فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى))[٢]، ووافقه عبد القاهر في شرحه للإيضاح[٣]، ولكنَّ الجرجاني عنده (إمّا) حرف عطف، وذكرها مع حروف العطف وإن كررت؛ لأنَّ الواو الثانية أتى بها ليعطف الثانية على الأولى[٤].

وقسَّم حروف العطف على ثلاثة أقسام وهي:

الأول: ما يوجب الحكم للمعطوف والمعطوف عليه معًا، وهي أربعة أحرف (الواو، الفاء، ثم، حتى)، وهذه الحروف كما ذكر الجرجاني أنَّها تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كان اسمين أو فعلين أو نسبتين[٥].

فوائد هذا القسم من حروف العطف:

الواو: وهي أصل حروف العطف، وذكر الجرجاني أنَّها امتازت عن أخواتها بأنَّها تفيد مطلق الجمع عند البصريين، وبعض نحاة الكوفة، ونقل عن الفراء والكسائي أنَّها تفيد الترتيب[٦]، قال ابن عقيل في المساعد: ((مذهب هشام، وقطرب، وثعلب، والزاهد وغيرهم أنها

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩٣٦.

[٢] الإيضاح العضدي: ٢٨٩.

[٣] ينظر: شرح المقتصد للجرجاني: ٢/٩٤٥.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣٦.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٣٧.

[٦] ينظر: اللباب: ١/٤١٧، والمباحث العربية: ٢/٩٣٧.

تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظًا هو المتقدم في الزمان وممتنع عندهم تقديم المؤخر والصواب خلافه))[١].

الفاء: تفيد الترتيب مع التعقيب، يقول الجرجاني: ((ومعناها أن يلحق الحكم للمعطوف بعد لحوقه للمعطوف عليه بلا فصل بحسب الإمكان، أما تعدية ذاتية، نحو: (زيدٌ ضُرب فألِم) أو زمانية نحو: (أكل فشرب)، و(قام فقعد)، أو زمانية ومكانية معًا نحو: دخل الكوفة فالبصرة))[٢]، والعطف بها يكون بالترتيب، أي أنَّ الثاني يأتي بعد الأول بلا مهلة[٣].

ثم: وتفيد الترتيب مع التراخي، يقول الجرجاني: ((مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة))[٤]، فقولك: قام زيدٌ ثم عمرٌو، أي أن عمرًا قام بعد زيدٍ، وبينهما مهلة[٥].

حتى: يقول الجرجاني: ((إنها مثل (ثم) في المهلة وزيادة كون المعطوف جزءًا مما قبلها))[٦]، والمهلة في (حتى) أقل منها في (ثم)، فتكون متوسطة بين (الفاء) التي لا مهلة فيها وبين (ثم) التي يكون فيها مهلة، ويكون ما بعد (حتى) غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، وتمتاز (حتى) العاطفة في أنَّها تعطف مفرد على مفرد فقط، فلا تعطف الجمل نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، ويكون ما بعدها إما ضعيف أو قوي أو عظيم[٧].

الثاني: ما يوجب الحكم لأحدهما لا على التعيين، وهي (أو، إما، أم)، فـ(إما، أو)، فيقول الجرجاني أنَّهما تقعان في الخبر، ولهما ثلاثة معان وهي: الشك، والابهام، والتفصيل، فالشك نحو: (جاء زيدٌ أو عمرٌو) ويكون عند جهل المتكلم بالتعيين، والابهام عند علمه به

---

[١] المساعد: ٢/٤٤٤.

[٢] المباحث العربية: ٢/٩٤١.

[٣] ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٧.

[٤] المباحث العربية: ٢/٩٤٥.

[٥] ينظر: معاني الحروف: ١١٩، والجنى الداني: ٤٢٦.

[٦] المباحث العربية: ٢/٩٤٧.

[٧] ينظر: المقدمة الجزولية: ٧٠-٧١، والمباحث العربية: ٢/٩٤٧، والجنى الداني: ٥٤٦-٥٥١.

وإرادة الابهام على المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات:١٤٧]، والتفصيل كالمستعملة في العلوم نحو: الأمر إما يكون كذا أو كذا ولكن ليس كذا فيكون كذا، وإن كانت للطلب فتفيد التخيير والإباحة، فالتخيير نحو: (كُل السمك أو اللبن)، والإباحة نحو: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، وأيضًا: (تعلم إما الفقه وإما النحو) والفرق بينهما أنَّ الكلام مع (أو) يمضي أوله على اليقين ثم يعترضه الشك، أما مع (إما) فمن أوله على الشك[١].

أم: ذكر الجرجاني أنَّ (أم) تكون على قسمين، (متصلة ومنقطعة) وذكر للمتصلة ثلاثة شروط أن تسبق بهمزة الاستفهام، أو همزة التسوية نحو قوله تعالى﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴿٦﴾﴾[المنافقون:٦]، وأن يجاب عنها بالتعيين نحو قولك: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) فالإجابة إما بزيد أو بعمر، وأن تكون داخلة على متساويين اسمين كانا أو فعلين نحو: (أزيدٌ قام أم عمرو)، أو فعلين نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾ [الأعراف:١٩٣]، أما (أم) المنقطعة فهي بمعنى (بل) أي الإضراب عن الحكم الأول والشك في الثاني نحو: (أعندك زيدٌ أم عندك عمرٌو) أي بل أعندك عمرٌو، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس:٣٨]، أي بل يقولون افتراه[٢].

الثالث: ما يوجب الحكم لأحدهما على التعيين وهي (لا، بل، لكن)، أما **(لا)** فيقول الجرجاني: ((هي لنفي الحكم عن مفرد بعد اثباته لمتبوعه، ويجب أن تكون في الكلام الموجب، أو الأمر نحو: قام زيدٌ لا عمرٌو، و(لا) لا تعطف الجملة الاسمية، أما الفعلية فلا تعطف الماضي، ويقل مجيئها مع المضارع نحو: أقومُ لا أقعدُ))[٣].

---

[١] ينظر: المفصل: ٤٠٥، والمباحث العربية: ٢/٩٤٨-٩٤٩.

[٢] ينظر: معاني الحروف: ٤٦، والمباحث العربية: ٢/٩٥٥-٩٥٧.

[٣] المباحث العربية: ٢/٩٥٧..

وأما **(بل)** فيقول الجرجاني: إما أن يأتي بعد مفرد أو جملة، سواء كان الكلام منفيًا أو موجبًا، نحو: قام زيدٌ بل عمرٌو، وما جاء زيدٌ باب عمرٌو، وأما إذا جاءت بعد جملة فتكون اضرابًا لما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴿٧٠﴾﴾ [المؤمنون: ٧٠]، فالجملة بعدها تفيد التنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره[١].

أما **(لكنَّ)** فيقول الجرجاني وفيه ثلاثة مذاهب[٢]:

١. مذهب الفارسي أنَّها عاطفة مطلقًا سواء جاء بعدها مفرد أو جملة[٣].

٢. مذهب الجزولي أنَّها عاطفة إذا لم يقع بعدها جملة، فإذا وليتها جملة فهي مخففة من الثقيلة، أي إذا وليها مفرد تكون عاطفة[٤].

٣. مذهب يونس ليست بحرف عطف مطلقًا، فإن وليها مفرد معطوف فعطفه بالواو ولا يستغنى عنه، وهي مخففة من الثقيلة، نحو: (ما قام سعد ولكن سعيد) فيجعل اسمها ضمير الشأن مقدرًا، فالتقدير: لكن الشأن قام سعد[٥].

وفصّل الجرجاني القول في لكنّ وهو ألّا تكون عاملة مطلقًا بل عاطفة أبدًا، فإنَّها مثقلة مركبة من (لكنْ) و(إنَّ)، فالعمل لـ(إنَّ) والعطف بـ(لكن)، إلا أنَّها تارة تعطف المفرد وتارة تعطف الجملة[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٦٠، والجنى الداني: ٢٣٥-٢٣٦.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٣] ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٥، والمباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٤] ينظر: المقدمة الجزولية: ٢/٧١، والمباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٥] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٤٣، والمباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٦٢.

رابعاً: **حروف التنبيه**.

وهي (ألا، وأما، وها)، ذكر الجرجاني أنَّ هذه الثلاثة للتنبيه، أي تنبيه المخاطب على أمرٍ ما؛ لأنَّه قد يغفل عن كلام المتكلم فيفوته المقصود، وتسمى أيضًا بحروف الاستفتاح؛ لأنَّها تتصدر الكلام، وأعمها (ها)؛ لأنَّها تدخل على الجملة والمفرد، أما (ألا، وأما) فتختصان بالجمل، وتدخل (ألا) على الجمل الخبرية والانشائية، و(أما) تدخل على الجمل الخبرية[١].

ويبين الجرجاني إنَّ (ألا) عند الخليل[٢]، تأتي حرف تحضيض فتكون بمنزلة (هلا) نحو قول الشاعر[٣]:

أَلا رَجُـــلا جـــزاهُ اللهُ خيـــرا يَدُلُّ عَلَى محصلةٍ تَبِيتُ

الشاهد فيه: جاءت (ألا) للتحضيض، وهو على رأي الخليل.

وأما (ألا، وأما) اللتان تفيدان العرض، وهما يختصان بالفعل، إذ تتركبان من همزة الإنكار وحرف النفي، وأيضًا يجوز دخولهما على الجملة الاسمية[٤]، وأما (ها) فيقول الجرجاني إنَّها تدخل على أسماء الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو: (هذا، والضمائر: ها أنا ذا، وها هو)، ويجوز الفصل بينها بالقسم نحو: (ها اللهِ ذا)، أو بالضمير المرفوع نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴿١١٩﴾﴾[آل عمران:١١٩]، فقد فصل بين (ها) التي للتنبيه واسم الاشارة بالقسم، وبين (ها) التنبيه والضمير بالضمير المرفوع[٥].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٩٦٣/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، وشرح الرضي: ١٣٥٦/٤، والمباحث العربية: ٩٦٣/٢.

[٣] البيت لعمرو بن قعاس، أو قنعاس المرادي، ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، ونوادر أبي زيد: ٥٦، وخزانة الأدب: ٥١/٣، ومغني اللبيب: ٩٠.

[٤] ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، والمفصل: ٤٠٩، وشرح الرضي: ١٣٥٦/٤، والمباحث العربية: ٩٦٣/٢.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٩٦٤/٢.

خامساً: **حروف النداء**.

وهي (يا، وأيا، وهيا، والهمزة)، يقول الجرجاني الفرق بين النداء والتنبيه، أنَّ النداء عام والتنبيه خاص، فكل نداء تنبيه وليس كل تنبيه نداء، و(يا) هي أم أدوات النداء، وتستعمل للقريب والمتوسط والبعيد، والمستثقل في نومه[١].

و(آ) من الحروف التي ذكرها الأخفش والكوفيون، أنَّها تأتي لنداء القريب، و(أي) تكون نداء القريب، وتأتي للنداء المتوسط، وقيل لنداء البعيد، وحكى الكسائي مدَّها فقال: (آي)، وقيل يجوز مدها إذا بعدت المسافة فتكون: آي[٢].

سادساً: **حروف الايجاب**.

يقول الجرجاني وتسمى بحروف التصديق وهي (نعم، بلا، إي، أجل، جير، إنَّ)، أما (نعم) فيقول الجرجاني إنَّه حرف تصديق، تصدق لما سبقها من الكلام فهي ((حرف تصديق ووعد وإعلام))[٣]، والكلام الذي تصدقه سواء كان منفيًا أو مثبتًا فهي لتصديق مخبر كقولك: (نعم) لمن قال لك: (قام زيدٌ)، أو إعلام مستخبر كقولك: (نعم) لمن قال لك: (هل جاء زيدٌ؟)، أو وعد طالب كقولك: (نعم) لمن قال: (اضرب زيدًا)[٤].

وأما (بلى) فهي حرف جواب، يقول الجرجاني: (بلى) لإيجاب النفي سواء كان نفي مجردًا أو مقرونًا باستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ١٧٢﴾[الأعراف:١٧٢]، أي: بلى أنت ربنا، ونحو: ما قام زيدٌ، وأما قام زيدٌ، فتقول: بلى[٥].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٩٦٦/٢.

[٢] ينظر: المرتجل: ١٩١، والمقرب: ٢٤١، والمباحث العربية: ٩٦٧/٢، والجنى الداني: ٢٣٢-٢٣٣.

[٣] مغني اللبيب: ٩١٢.

[٤] ينظر: المفصل: ٤١٥، والمباحث العربية: ٩٦٧/٢، والجنى الداني: ٥٠٦.

[٥] ينظر: المفصل: ٤١٥، والمباحث العربية: ٩٦٨/٢، والجنى الداني: ٤٥٣.

وأما (إي) فيقول الجرجاني: ((فالإثبات بعد الاستفهام))[١]، ولا تستعمل إلا مع القسم نحو قولك: أقام زيدٌ؟ فيجاب: إي واللهِ، وعند ابن مالك حرف بمعنى (نعم)[٢]، ولكن الجرجاني قال إنَّها ليست بمعنى (نعم) كما قال ابن مالك؛ ((لأنه لم تقع في مواضعها ولم تقرر النفس السابق كـ(نعم)))[٣].

وأما (جير) فقد أشار الجرجاني أنَّه قد اختُلف فيها، فهي عند ابن جني حرف بمعنى (أجل)[٤]، وعند عبد القاهر الجرجاني أنَّها اسم فعل بمعنى (اعترف)[٥]، فقولك: (جَيرَ لأفعلنَّ)، أي حقًا لأفعلنَّ[٦].

وأما (إنّ) فيرى الجرجاني أنَّها بمعنى (نعم)، وقد روي أنَّ عبد الله بن فضالة –وقيل والده فضالة– لمَّا قال لعبد الله بن الزبير: (لعن الله ناقة حملتني إليك)، قال له ابن الزبير: (إنّ وراكبها)، أي: نعم لعنها الله وراكبها[٧]، ومما جاءت بمعنى (نعم) قول عبد الله بن قيس الرقيّات[٨]:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّهُ

الشاهد فيه: جاءت (إنّ) بمعنى (نعم) والتقدير: نعم الأمرُ، والهاء للوقف[٩].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩٦٩.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢١٩، والمباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٣] المباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٤] ينظر: اللمع في النحو: ١١، والمباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٧٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٨٩.

[٦] ينظر: اللباب: ٢/٩٤، والمباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٧] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٧١، والتذكرة الحمدونية: ٢/٣٤١.

[٨] ينظر: ديوانه: ٦٦.

[٩] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٧٢.

سابعاً: **حروف المصدر**.

وهي (ما، أنْ، أنَّ)، وقسمها الجرجاني على قسمين:

القسم الأول: يدخل على الجملة الفعلية وهي (ما، وأنْ)، ويجوز أن تدخل (ما) على الجملة الاسمية نحو قول الإمام علي (عليه السلام): ((بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية))[١]، ولا يجوز أن يكون فعلها غير منصرف، ولا يكون فعل طلب.

وأما (أنْ) فقال إنَّها مختصة بالجملة الفعلية، وفعلها يجب أن يكون متصرفًا سواء كان ماضيًا كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴿٨٢﴾﴾[القصص:٨٢]، ومضارعًا نحو: (عرفتُ أنْ يقومَ زيدٌ)، أو يكون طلبيًا على رأي سيبويه[٢]، نحو : (كتبتُ إليه بأنْ افعل)، أي بالفعل، و(أمرته بأنْ قم)، أي بالقيام[٣].

والقسم الثاني: مختص بالدخول على الجملة الاسمية وهي (أنَّ) نحو: (بلغني أنَّك عالمٌ) أي: علمك، ثم قال: وإذا دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية[٤].

ثم ذكر الجرجاني أنَّه قد زيد على هذه الحروف حرفان آخران هما (كي، ولو)، فأما (كي) فذكر أنَّها تختص بالمضارع، ويجب أن تدخل عليها اللام نحو: (لكي يخرج)، أي: لأن يخرج، وأما (لو) فذكر أنَّه إذا جاء بعدها فعل يراد به التمني نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾﴾[القلم:٩]، وصلتها تكون كصلة (ما) ولكن (ما) تنوب عن ظرف الزمان، و(لو) لا تنوب عنه[٥].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩٨٠، وينظر: شرح نهج البلاغة: ٤/٣٨.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣/١٦٢.

[٣] ينظر: الكتاب: ٣/١٦٢، وشرح الرضي: ٤/٤٤١، والمباحث العربية: ٢/٩٨١.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٨١.

[٥] ينظر: شرح الرضي: ٤/٤٤١، والمباحث العربية: ٢/٩٨١-٩٨٢.

ثامناً: **حرف الردع**.

وهو(كلا)، يقول الجرجاني: ((وهي ردع وزجر عند سيبويه[١])) [٢]، وتأتي بمعنى (حقًّا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ٣٢﴾ [المدثر:٣٢]، وتأتي للردع والتنبيه عند الزجاج[٣]، أي تنبيه على الخطأ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ ١٠٠﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٥٣/٤.

[٢] المباحث العربية: ١٠٠٨/٢.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢١/٥، والمباحث العربية: ١٠٠٨/٢.

Abstract

This study addresses the book *Al-Mabahith al-ʿArabiyyah fī Sharḥ al-Kāfiyah al-Ḥājibiyyah* by Rukn al-Dīn al-Jurjānī (d. after 730 A.H.), which is one of the significant syntactic commentaries that has not yet received adequate academic attention. The aim of this thesis is to analyze al-Jurjānī's methodology in his commentary, explore his syntactic views, preferences, and his stance on syntactic disputes.

The research adopts a descriptive-analytical approach and is divided into an introduction and three chapters. The introduction provides a brief overview of Ibn al-Ḥājib and the commentator al-Jurjānī. The first chapter is dedicated to al-Jurjānī's methodological approach in the syntactic sections, from the preliminaries to particles. The second chapter focuses on the sources of grammatical reasoning in his work, such as auditory transmission and analogy. The third chapter highlights al-Jurjānī's scholarly resources and intellectual persona, outlining his positions on the opinions of other grammarians, including his agreements and refutations.

The importance of this study stems from the value of the book itself, as it was only recently published and had not previously been studied. One of the main challenges faced by the researcher was the scarcity of information about the author, a challenge that was addressed as far as possible.

This thesis represents the first independent analytical study of this commentary and paves the way for further research concerned with al-Jurjānī's syntactic legacy.

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of Arabic

The Book *Al-Mabahith al-ʻArabiyyah* in the Explanation of *Al-Kāfiyah al-Ḥājibiyyah* by Shaykh al-ʻAllāmah Muḥammad ibn ʻAlī al-Jurjānī (fl. 730 A.H.): An Analytical Study

Submitted by

ISRAA HAZEM MOHAMMED HUSSEIN

Supervised by

PROF. IBRAHIM RAHMAN HAMEED AL-ARKI (PH.D.)

2025 A.D. **1447 H.**